وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فـارس المديــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

الموضوع

أثر المحاسبة الخضراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة لمؤسسة البلاستيك والمطاط – المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة

من إعداد الطلبة:

❖ أيوب بوشناف

تحت إشراف:

د/ بوعمرة جودي

السنة الجامعية

2022 – 2021


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

وبنا الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من نعم لا تحصى... منها توفيقك إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي الى:

أمي : المرأة التي تفانت في تربيتي وكانت وراء كل نجاحاتي ، فأنت هي حياتي ومصدر قوتي وقلعتي التي أتحصن بها .

لبى قمة التضحية والوفاء ، الى التي تحملت الشقاء يسرا من أجل تعليمي ، الى التي كانت شمعة صامتة تحترق من أجل أن تخير لي دربي والتي ترقبت نجاحي بنفسية ممزوجة بين الحزن والفرح اليك أمي حفظك الله .

أبي رحمه الله : الى خالد الذكر الذي وافته المنية منذ ثلاثة عشر سنة ، لو كنت أملك أن أهديك قلبي لنزعته من صدري وقدمته إليك ، ولو كنت أملك أن أهديك عمري لسجلت أيامي باسمك ، ولكن لا أملك سوى الكلمات الكثيرة من صادق التعبيرات فلتكن هي هديتي إليك

الشكر

ليس لي ببادئ ذي بدي إلا الله ، الذي تحسن الأشياء إلا أن يكون هو أولها ، ولا تستقيم الأمور إلا أن يكون هو مديرها ، والصلاة على شمس الأنبياء ، وقمر الأصفياء ، وسراج الأولياء ، وأزكي التحيات على مثال الرحمة بالأنام الذي لا تكفينا لذكر محاسنه الأعداد والأرقام ، محمد عليه أعطى الصلاة والسلام .

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من علمنا حرفا من حروف العلم الى كل الأساتذة بدءا بالابتدائي، متوسط ، ثانوي ، وختاما جامعي ، وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية .

كما نتقدم بالتشكرات الخاصة الى الدكتور بوعمرة جودي .

كما لا يفوتنا نشكر الدكتور محمد أمين الزاهي لمساعدتنا في هذه المذكرة .

نرجو من الله الكريم أن يختم عاقبتنا بالخير في الدنيا والأخرة ، ونستغفر من الله من كل ما زلت به نفوسنا ، أو طغى به القلم في هذه المذكرة ، ونستغفر بتصريح أو تعويض بنقصان ناقص أو تقصير مقصر ، كنا متصفين به ، ونرجو لكل من تصفح أوراق المذكرة بقصد الانتفاع. وحسن الاعتقاد.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر المحاسبة الخضراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية ولكي نحيط بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا الى جانب نظري وجانب تطبيقي ، حيث تناولنا في الجزء النظري مختلف جوانب المحاسبة البيئية وكما تطرقنا الى أيضا الى التنافسي في المؤسسات وطرق قياسها ، أما فيما يخص الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع 30 استبيان على مؤسسة البلاستيك والمطاط وبعد إخضاعها الى التحليل الإحصائي توصلنا الى جملة من النتائج تمثلت في أنه هناك إدراك لأهمية المحاسبة البيئي في المؤسسات الاقتصادية إلا انه يواجه تطبيقها عدة معوقات التي نذكر أهمها فيما يلي:

المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات ، والمعوقات المتعلقة بالخبرات والمؤهلات البشرية والمعوقات المتعلقة بالتكاليف البيئية والإصلاح عنها....

Abstract:

This study aimed to identify the impact of green accounting on the competitiveness of economic institutions. We relied on the analytical descriptive approach by distributing 30 questionnaires to the Plastic and Rubber Corporation and after subjecting them to statistical analysis, we reached a number of results represented in the fact that there is an awareness of the importance of environmental accounting in economic institutions, but its application faces several obstacles, the most important of which we mention as follows:

Obstacles related to laws and legislation, obstacles related to human expertise and qualifications, and obstacles related to environmental costs and their disclosure....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول _____ **V**

قائمة الأشكال _____ **VI**

قائمة الملاحق_____**VII**

مقدمة_____ أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة البيئية

تمهيد _____ **2**

المبحث الأول: ماهية المحاسبة البيئية _____ **3**

المطلب الأول : مفهوم وتطور المحاسبة البيئية _____ 3

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة البيئية_____ 3

الفرع الثاني : تطور المحاسبة البيئية _____ 5

المطلب الثاني : الأسباب التي أدت الى وجود المحاسبة البيئية وأهدافها . _____ 7

الفرع الأول : الأسباب التي أدت الى وجود المحاسبة البيئية . _____ 7

الفرع الثاني : أهداف المحاسبة البيئية _____ 7

المطلب الثالث : أهمية المحاسبة البيئية _____ 8

المبحث الثاني : مستويات تطبيق المحاسبة البيئية وفروعها_____ **10**

المطلب الأول : مستويات تطبيق المحاسبة البيئية _____ 10

المطلب الثاني : مراحل تطبيق المحاسبة البيئية_____ 12

المطلب الثالث : نظم المحاسبة عن الأداء البيئي . _____ 13

المبحث الثالث : متطلبات ومعوقات المحاسبة البيئية ومبررات الاهتمام بها_____ **14**

المطلب الأول : متطلبات المحاسبة البيئية ومقوماتها ._____ 14

الفرع الأول : متطلبات الحسابات البيئية ._____ 14

الفرع الثاني : مقومات نظام المحاسبة البيئية ومزاياها . _____ 16

المطلب الثاني : معوقات تطبيق المحاسبة البيئية والتحديات التي تواجهها _____ 17

الفرع الأول : معوقات تطبيق المحاسبة البيئية . _____ 17

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المحاسبة البيئية . _____ 19

المطلب الثالث : مبررات الاهتمام بالمحاسبة البيئية . 20
خلاصة الفصل الأول 22
الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الاقتصادية
تمهيد 24
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية . 25
المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية . 25
المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية 25
الفرع الأول : أهداف المؤسسة الاقتصادية . 25
الفرع الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية . 26
المطلب الثالث : خصائص المؤسسة الاقتصادية وأنواعها . 27
الفرع الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية . 27
الفرع الثاني : أنواع المؤسسات الاقتصادية. 28
المبحث الثاني : ماهية التنافسية 29
المطلب الأول : مفهوم تنافسية المؤسسة . 29
المطلب الثاني : أنواع التنافسية وأهميتها 31
الفرع الأول : أنواع التنافسية . 31
الفرع الثاني : أهمية التنافسية . 33
المطلب الثاني : دوافع ظهور المنافسة والعوامل المؤثرة في تطور المنافسة . 34
الفرع الأول :دوافع ظهور المنافسة في الأسواق الحديثة . 34
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في تطور المنافسة . 37
المبحث الثالث : الميزة التنافسية ومحدداتها في المؤسسات الاقتصادية . 39
المطلب الأول : تعريف الميزة التنافسية وأنواعها . 39
الفرع الأول : تعريف الميزة التنافسية . 39
الفرع الثاني : أنواع الميزة التنافسية 41
المطلب الثاني : محددات الميزة التنافسية وأبعادها. 45

الفرع الأول : محددات الميزة التنافسية . 45
الفرع الثاني : أبعاد الميزة التنافسية . 47
المطلب الثالث : قياس الميزة التنافسية 50
خلاصة الفصل الثاني 52

الفصل الثالث: أثر تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط SOEXPLAST بسطيف (المؤسسة الأم) 53
المطلب الأول: نشأة مؤسسة البلاستيك والمطاط soexplast بسطيف المؤسسة (المؤسسة الأم) 53
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك زالمطاط 55
المطلب الثالث: تعريف مؤسسة البلاستيك والمطاط soexplast 56
المبحث الثاني : منهج الدراسة 59
المطلب الأول : منهج ومجتمع الدراسة 59
الفرع الأول : منهج الدراسة . 59
الفرع الثاني : مجتمع الدراسة .وعينة الدراسة . 59
المطلب الثاني : أدوات الدراسة والمقاييس المستخدمة 59
الفرع الأول : أداة الدراسة . 59
المطلب الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة 60
المبحث الثالث : تحليل نتائج الإستبيان 61
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان 62
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي 62
ثانيا: ثبات أداة الاستبيان 63
ثالثا: الاتساق الداخلي للمحاور 63
المطلب الثاني: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة. 66
أولا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير الجنس: 66
ثانيا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير المستوى التعليمي: 67

ثالثا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير التخصص العلمي: _____ 68
رابعا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير الخبرة المهنية: _____ 69
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات _____ 70
أولا: تفسير نتائج المحور الأول: الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر ____ 70
ثانيا: تفسير نتائج المحور الثاني: اتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية _____ 72
ثالثا: تفسير نتائج المحور الثالث: واقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية _ 73
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات _____ 75
أولا: اختبار الفرضية الأولى _____ 75
ثانيا: اختبار الفرضية الثانية _____ 76
ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة _____ 76
الخاتمة _____ **75**
قائمة المراجع _____ 1
الملاحق _____ 1

رقم	الوصف	الصفحة
01	مجتمع الدراسة	61
1-1	درجات الموافقة حسب مقياس ليكارت الخماسي	61
2-1	إختيار التوزيع الطبيعي كولمجروف سميرنوف لبيانات عينة الدراسة	62
3-1	نتائج معامل ألفا كرومباخ لأداة الإستبيان	63
4-1	معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول	64
5-1	معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني	64
6-1	معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الثالث	65
7-1	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	67
8-1	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	68
9-1	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	69
10-1	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	71
11-1	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاهات العامة للمحور الأول	72
12-1	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاهات العامة للمحور الثاني	74
13-1	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والإتجاهات العامة للمحور الثالث	75
14-1	نتائج إختبار one sample test على المحور الأول	76
15-1	نتائج إختبار one sample test على المحور الثاني	77
16-1	نتائج إختبار one sample test على المحور الثالث	77

قائمة الأشكال

رقم	الوصف	الصفحة
01	أنواع المزايا التنافسية من المنظور الزمني له	43
02	أنواع المزايا لتنافسية	46
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك والمطاط	55
3-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	67
4-2	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	68
5-2	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	68
6-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	70

قائمة الملاحق

رقم	الوصف	الصفحة
01	نموذج الإستبيان	–
02	جداول مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS	–

مقدمة

مقدمة

تعرف البيئة بأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على عناصر ومقومات حياته الأساسية ويمارس فيه نشاطاته المختلفة ، وقد ارتبطت التساؤلات الخاصة بمدى توفر الموارد الطبيعية وكفايتها لمواجهة حاجات المستقبل ، وبشكل متزايد مع مشاكل البيئة المحيطة بنا والتي تتجلى أثارها وتتزايد وضوحا يوما بعد يوم . ويرجع التلوث البيئي بصفة أساسية الى إفراط العالم وخصوصا المتقدم في استهلاك الموارد الطبيعية المختلفة سوآءا كانت متجددة أو غير متجددة ، فالتوسع في إنتاج مصادر الطاقة الحفرية واستغلال الأراضي الزراعية وقطع الأشجار من الغابات ، كلها مسببات لزيادة التلوث الماء والهواء والتربة .

وقد أصبحت مشكلة تلوث البيئة ذات طابع دولي ، فملوثات دولة ما لا تقف عند حدودها السياسية بل تعبر ألاف الأميال لتؤثر في بيئة ورفاهية دولة أخرى بأجيالها الحاضرة والمقبلة ، كما أصبح العالم يترك الان الارتباط المتبادل والوثيق بين مستوى النمو الاقتصادي ومكوناته من جهة ، وفي الوقت نفسه يؤثر التغير في البيئة على مستوى النشاط الاقتصادي .

ومنه يمكن القول أن متطلبات التنمية تفرض ضرورة مسايرة مختلف التطورات التي تبرز في المجال الاقتصادي لأي مشروع ، فجو المنافسة الشديد الذي أصبح يمثل الطابع الأساسي والسمة الركيزة داخل الأسواق ، جعل المشاريع الاستثمارية تدخل ضمن إطار تنافسي قوي ، وبالتالي المرور لمرحلة التسابق نحو كسب أكبر الحصص داخل الأسواق باستخدام أسرع الطرق وأكبر الإمكانيات ، من أجل تعظيم حجم الأنشطة مما يعني استغلال أكثر للموارد البيئية ، ومن ثم تعرضها لخطر الاستنزاف الشديد والفناء لذا فالنظرة السابقة لتقييم المشاريع على أساس الجدوى الاقتصادية أصبحت نظرة قاصرة ، ولا تحمل أي مدلول في النتيجة النهائية للنشاط ، دون أخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار ، أي ضرورة تقييم التأثيرات البيئية للمشروع .

كما تعد المحاسبة البيئية فرعا من فروع المحاسبة التي تهتم بالأنشطة والأساليب والأنظمة ذات التأثير البيئي والتي ظهرت من أجل العالقة المحاسبية للتكاليف والالتزامات الناتجة عن التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية ، كما أن وظيفة التدقيق سوآءا الداخلي أو الخارجي لم تعد مقتصرة على التدقيق المالي فقط بل تطورت لتشمل كل الوظائف والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ، حيث أصبحت تقوم بتدقيق الجوانب البيئية .

الإشكالية

تعتبر المحاسبة البيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي وقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة لزيادة حجم المؤسسات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة النطاق ، بالإضافة الى وجود مشاكل عدة تواجه المحاسب .

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالتالي :

- **ما مدى تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء (البيئية) في المؤسسات الاقتصادية ؟**

التساؤلات الفرعية :

1. ما واقع استخدام المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ؟
2. ما المقصود بتنافسية المؤسسات الاقتصادية ؟
3. هل تؤثر المحاسبة البيئية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية: بهدف مناقشتها واختبار صحتها أو نفيها ويمكن حصرها كالآتي:

- تقوم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق قواعد وإجراءات المحاسبة البيئية.
- التنافسية هي ما تعرف يتزود المنتوجات بشكل أكبر وفعالية لجلب الزبائن.

– نعم تؤثر المحاسبة البيئية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية في حين تواجه المؤسسات عدة معوقات تختلف من مؤسسة الى أخرى المتلقة بتحديد قيمة الضرر التي تخلفه المؤسسة في البيئة.

أهمية الموضوع

لقد ذكرنا سابقا أن أمام الدول النامية تحديات كبيرة لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، وبما أن المؤسسة هي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة والمساهم الرئيسي في تطوير هذه الدول فإن للمحاسبة البيئية أثر في قياس مدى نجاعة هذه المؤسسات إضافة إلى لفت انتباه أطراف المؤسسة إلى الدور الذي تلعبه المحاسبة الخضراء في تنافسية المؤسسات .

أهداف الموضوع

– التعرف على أهم ما ورد من مفاهيم وأفكار في مجال المحاسبة البيئية ودوره في تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

– إبراز كيفية مساهمة المحاسبة الخضراء وأثرها في الحفاظ على توازن المؤسسة.

– إيضاح أهمية المحاسبة البيئية في تحقيق الفعالية والاكتشاف المبكر لنقاط الضعف وذلك حتى يتسنى معالجتها في الوقت المناسب وضمان بقاء المؤسسة في السوق.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها تخصصنا في المحاسبة وشعورنا بأهمية الموضوع وقابليته للبحث والدراسة، والدور الذي تلعبه المحاسبة الخضراء حاليا وأثرها على المؤسسة والمحيط ولإبراز صورة واضحة عن حالة المؤسسة والمحيط بشكل أفضل .

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الإطار المكاني:** تم إسقاط دراستنا الميدانية على مؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية.
- **الإطار الزماني:** تم اختيار الفترة ستة أشهر الأولى من سنة 2022 .

المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولتحليل أبعاده اتبعنا:

- **المنهج الوصـــفي التحليلي:** لأنه أحد الطرق العلمية في البحث حيث اعتمدنا على المنهج الوصـــفي في الفصلين الأول والثاني القائم على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصـل الثالث على الاسـتبيان في الجانب التطبيقي الذي سـيتم فيه التعرف على أثر المحاسـبة الخضـراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة

- قصر فترة الدراسة حالت دون الإلمام بجميع جوانب الموضوع .
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كونه أحدث التطورات في المحاسبة .

الدراسات السابقة

- محزم حسينة ، أثر المعايير البيئية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، سنة 2010.

(تهدف هذه الدراسـة الى بشـكل أسـاسـي الى التعرف على المعايير البيئية وكيفية حسـابها وتطبيقها وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية في ظل التنافسية)

- بلال عباس ، بوعلام العمري ، متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال وسونلغاز بالمدية ، سنة 2019 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

(تهدف هذه الدراسة الى التعرف عل متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)

هيكل وخطة البحث

من أجل اختبار الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على التوالي:

- **الفصل الأول** : الإطار النظري للمحاسبة البيئية ، وذل بتقسيمه الى ثلاثة مباحث أساسية ، ففي المبحث الأول تطرقنا الى ماهية المحاسبة البيئية ، والمبحث الثاني تطرقنا الى مستويات تطبيق المحاسبة البيئية وفروعها ، والمبحث الثالث الى متطلبات ومعوقات تطبيق المحاسبة البيئية ومبررات الاهتمام بها . وقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أهمية المحاسبة البيئية وضرورة تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية .
- **الفصل الثاني** : تنافسية المؤسسات الاقتصادية ،وذلك بتقسيمه الى ثلاثة مباحث أساسية ، ففي المبحث الأول تطرقنا الى ماهية المؤسسة الاقتصادية ، والمبحث الثاني تطقنا الى ماهية التنافسية في المؤسسات الاقتصادية ، أما في المبحث الثالث تطرقنا الى محددات الميزة التنافسية أنواعها ومؤشرات قياسها ، وقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن التنافسية هي من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية كما أنها تتأثر بعدة عوامل يتحكم في حدتها السوق.
- **الفصل الثالث** : أثر تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، تناولنا في المبحث الأول إلى تقديم عام حول مؤسسة البلاستيك والمطاط، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى دراسة الإستبيان، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تحليل وتفسير وإختبار نتائج الدراسة والفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة البيئية

تمهيد

لقد شـهدت أواخر القرن الماضـي اهتمام بارز وكبير بالبيئة من قبل أغلب الدول الصـناعية الكبرى ، وكذلك من قبل الباحثين والأكاديميين والعلماء ، والمهتمين بمجال البيئة خاصـــة في ظل التقدم الصـــناعي الذي يعرفه عالمنا المعاصر وذلك من أجل المحافظة على التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة

لذا وجب على كل المؤسسات والشركات الكبرى تحمل المسؤوليات والالتزام ببعض الشروط في مجال البيئة ، ولقد سـاهم ظهور المؤسـسـات والشـركات بمجال البيئة والتوجه نحو تطبيق المحاسـبة البيئية الى تزايد ضـرورة انتهاج سـياسـات بيئية ونشـر الوعي البيئي وكذا دعم عجلة التنمية المسـتدامة ، فالعناية بالبيئة تتصـدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وقد أصبحت هذه الأخيرة تعتبر ميزة تنافسية بين المؤسسات الاقتصادية و الصناعية وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث أساسية وهما :

- **المبحث الأول : ماهية المحاسبة البيئية .**
- **المبحث الثاني : مستويات تطبيق المحاسبة وفروعها .**
- **المبحث الثالث : متطلبات ومعوقات المحاسبة البيئية ومبرراتها .**

المبحث الأول: ماهية المحاسبة البيئية

تعد المحاسبة البيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي التي نشأت نتيجة الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية ومحاولة المحافظة عليها وحمايتها من أضرار التلوث البيئي ، ومن هذا المنطلق توجب على المؤسسات الاقتصادية تحمل مسؤولياتها البيئية وتطبيق المحاسبة البيئية من أجل حماية الموارد البيئية

وسنتطرق في هذا المبحث الى كل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة البيئية وتطورها وما هي الأسباب التي أدت الى وجودها ، والى أهمية وأهداف المحاسبة البيئية.

المطلب الأول : مفهوم وتطور المحاسبة البيئية

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة البيئية

تعددت واختلفت تعاريف المحاسبة البيئية ، فقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية المحاسبة الأمريكية من خلال ثلاثة أوجه :

1. المحاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية: وموجبها يتم قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج ، وغالبا ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع .[1]
2. المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية : ويتم هنا إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للأثار البيئية ، لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين

1 أمال ملاح ،الإفصاح المحاسبي بالتكاليف البيئية في القوائم المالية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي العلوم التجارية تخصص محاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2016 ، ص: 13 .

3. المحاســـبة البيئية من الوجهة الإدارية : ويتم فيها تحديد وتحليل وتجميع وتقدير وعمل التقارير الداخلية وتوفير المعلومات عن تدفق المواد والطاقة والمعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية ، وأية معلومات أخرى تتعلق باتخاذ القرارات البيئية داخل المؤسسة

- **التعريف الثاني** : ويمكن تعريف المحاسبة البيئية على أنها نظام وعلم اجتماعي يعود الى فهم وإدارة أفضل الجوانب البيئية وما يتعلق بها من تكاليف ، وتعمل على تحديد وقياس نقدي لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها مؤسسة معينة للبيئة المحيطة بها ، نتيجة الأنشطة التي تمارسها أو نتيجة إنتاجها سلعة تضر بالبيئة عند استهلاكها أو بعده ، ومن ثم القيام بعملية المعالجة المحاســبية لقيمة تلك الأضــرار والإبلاغ عنها في القوائم المالية ســوآءا للتكاليف الملموسة أو غير الملموسة وقت التوسع بعمل تقرير بيئي والتدقيق على ذلك .[1]
- **تعريف شــامل** : المحاســبة البيئية بالإنجليزية (ENVIRONMENTAL ACCOUNTING) وهي مجموعة فرعية من المحاســبة الدقيقة ، تهدف الى إدراج المعلومات الاقتصــادية والبيئية ويمكن أن تجرى على مستوى الشركات أو على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة .

كما تعد المحاسبة البيئية حقل لتحديد استخدام الموارد ، إذ يقيس تكاليف التأثير الاقتصادي الذي تخلفه أي شركة على البيئة ، وهذه تشــمل تكاليف تنظيف أو إصــلاح المواقع الملوثة والغرامات البيئية والعقوبات والضــرائب وشــراء تقنيات للحد من التلوث وتكاليف إدارة النفايات .

ويتكون نظام المحاسبة من المحاسبة التقليدية والمحاسبة الإيكولوجية المتمايزة بيئيا تأثيرات البيئة الطبيعية على الشركة من الناحية المالية ، كما تقيس المحاسبة البيئية تأثير الشركة على البيئة لكن من النحية المادية .

---

1 خالد الخطيب ،دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها ، العدد الخامس ، جامعة البتراء ، الأردن ، 2008 ، ص:152

الفرع الثاني : تطور المحاسبة البيئية

نشـأة المحاسـبة وتطورت كباقي العلوم الأخرى الاقتصـادية والاجتماعية لتلبية حاجيات المجتمع ، وقد أجمع الباحثون والمهنيون على أن من أهم مقومات اسـتمرارية المحاسـبة كعلم اجتماعي وهو قدرتها على الاسـتجابة لمتطلبات بيئة الأعمال وقضاياها المستحدثة .ولما كانت حماية البيئة ومكونات النظام البيئي يمثل أساسا من أسس التنمية الاقتصادية ، باعتبار أن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية هو حق ليس فقط للأجيال الحالية ، بل للأجيال القادمة أيضـا وبناءا على ذلك نشأ نظام محاسبي جديد لا يزال في طور التكوين بالمحاسبة الخضراء حيث تعددت التسميات التي يمكن أن تطلق عليه على النحو التالي : المحاسـبة عن البيئة المسـتدامة – المحاسـبة البيئية – المحاسـبة عن التأثيرات – محاسـبة المسؤولية البيئية

كما شـهدت المحاسـبة البيئية تطورا في أواخر القرن العشـرين ، حيث قسـمت مراحل تطور المحاسـبة البيئية الى أربعة مراحل وهي كما يلي :[1]

- **المرحلة الأولى** : وهي ما بين عام 1970م ال غاية 1979م ، حيث كانت دراسـات وصـفية باسـتخدام نماذج معيارية
- **المرحلة الثانية** : وهي الفترة ما بين عام 1980م الى غاية عام 1989م ، حيث تناولت هذه المرحلة مناقشـات حول دور المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات عن الأنشطة البيئية .
- **المرحلة الثالثة** : وهي الفترة ما بين عام 1990م الى غاية عام 1995 ، وقد شـهدت هذه المرحلة نضـوجا في مفهوم المحاسـبة البيئية ، حيث بدأت الشـركات في الإفصـاح عن أنشـطتها البيئية ، وظهور ما يسـمى بعملية التدقيق البيئي .

---

1 يحي جمال اللولو ، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية ، مذكرة مستكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2016 ، ص: 30 .

- **المرحلة الرابعة** : وهي المرحلة الأخيرة بعد عام 1995م ، وفيها أصبح ينظر الى المحاسبة البيئية كقياس للأداء البيئي بما يفوق المعايير التنظيمية .

طبيعة المعلومات البيئية : تنقسم معلومات المحاسبة البيئية الى :

1. **المعلومات الفيزيائية** : لغرض إجراء التقييم العادل للتكلفة فإنه يتوجب على المؤسسة ليس فقط تجميع المعلومات المالية وإنا كذلك البيانات غير المالية التي تؤثر على التكاليف البيئية والتي تتمثل بصورة خاصة في :
2. **بيانات عن المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج** : تركز المحاسبة البيئية بصفة خاصة على التكاليف والمواد الأولية لأن العديد من المؤسسات الصناعية تنتج نفاية التي تمثل مواد كان يتوقع أن تصبح جزء من المنتوج إلا أنها أصبحت نفاية بدلا من ذلك بسبب أمور تتعلق ربما بتصميم المنتج أو عدم كفاية العمليات أو هدم مطابقة المواصفات وما الى غير ذلك .

إضافة الى ذلك فإن العمليات الصناعية ما تستهلك الطاقة والماء والموارد التي لا يتوقع أن تدخل في المنتج النهائي إلا أنها بنفس الوقت ضرورية لعملية تصنيع المنتج كما هو الحال لمياه تنظيف الخزانات الكيميائية ما بين دفعات الإنتاج أو في استخدام الوقود لعمليات النقل وإن العديد من هذه الموارد يصبح في الحقيقة سيل من النفايات التي تتطلب إدارته وبالتالي سيعتمد على كيفية إدارة هذه المواد مما سيؤدي الى إنتاج كميات كبيرة من النفاية والانبعاثات .

3. **المعلومات المالية عن البيئة** : تتضمن التكاليف المالية المتعلقة بالبيئة مصروفات بيئية والتي تشمل التكاليف المحققة لمنع طرح النفايات والانبعاثات وتكاليف الرقابة والمعالجة للنفاية بعد تحققها تكاليف التخلص من المواقع

الملوثة .كما تتضـــمن المعلومات المالية الهامة التي يحتاجها الأداء البيئي في غدارة هذه التكاليف بكفاءة ومن أمثلتها تكاليف الشراء المواد التي تصبح في النهاية نفاية أو انبعاث .[1]

المطلب الثاني : الأسباب التي أدت الى وجود المحاسبة البيئية وأهدافها .

الفرع الأول : الأسباب التي أدت الى وجود المحاسبة البيئية .

هنالك أسباب عديدة ومتعددة التي أدت الى ظهور المحاسبة البيئية نذكر أهما فيما يلي :

- الضـغوطات التي تمارسـها الهيئات المهنية مثل الجمعية البريطانية للمؤمنين ، جمعية الصـندوق ودعم التعويضـات وذلك بغرض أخذ المخاطر البيئية في الحسبان ، وبما يؤكد المسؤولية البيئية للشركة .
- اهتمام المؤسـسـات الدولية ومن أهمها إدارة التنمية المتواصـلة بالهيئة العامة للأمم المتحدة ، حيث قامت هذه المؤسسة يكتوين ما يسمى بمجموعة خبراء الأمم المتحدة في مجال محاسبة نظام الإدارة البيئية .
- أن تحميل المؤسسات لنفقات المحافظة على البيئة بدلا مت تحميلها عبئها على المجتمع يترتب عليه ضرورة معالجة البيانات المرتبطة بالأنشطة البيئية خلال الوظيفة المحاسبية .
- الدراسات التي أثبتت أن الإنفاق في مجال التكاليف البيئية يعمل على زيادة أرباح الشركات .
- تمكين المؤسسات من الإفصاح عن إنجازاتهم في مجالات حماية البيئة مما يحقق الثقة بدرجة أكبر للأداء البيئي .[2]

الفرع الثاني : أهداف المحاسبة البيئية

إن تطبيق المحاسبة البيئية لا يعد هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف هي على النحو التالي :

- إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية ، التي تهدف الى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية مما يؤدي الى متابعة المؤسسة لتطوير هذه النفقات من فترة الى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تحقق فعاليتها .
- إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام المؤسسات بتطبيق قوانين والتشريعات .

---

1 نجوى عبد الصمد ، زكية مقري ، واقع القياس المحاسبي في مؤسسات الإسمنت العمومية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد الرابع ، جوان 2016 ، باتنة ، ص: 61-62 .

2 أمل عبد الحسين ، واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية ، دراسة تطبيقية على عدد من المنشآت الصناعية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، الكلية النقدية الإدارية ، الكوفة ، المجلد الثامن ، 2010 ، ص : 295 .

- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات لضمان الاستمرارية ، خاصة في ظل كون هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير بيئة نظيفة وخالية من التلوث ، أصبح ضمانا لاستمرار ونجاح المؤسسات اقتصاديا .
- إظهار المنافع والموفورات البيئية التي خصصتها المؤسسة لكل فترة مالية ، وقد تتضمن المساحات الخضراء المضافة خلال الفترة أو التخفيض في خسائر وأضرار عناصر التلوث البيئي
- معاونة الأجهزة المختصة بالدول في إعداد خطة طويلة الأجل للموارد الطبيعية التي يتم استكشافها وتنميتها مستقبلا .
- إدراج نظام المحاسبة البيئية في إطار نظام الحسابات الوطنية .[1]

المطلب الثالث : أهمية المحاسبة البيئية

- أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال مفهوم التنمية المستدامة ، فقد تزايد الاهتمام العالمي تنمية البيئة وتمثل ذلك في إصدار عديد الدول لتشريعات تخص حماية البيئة ، تبني المنظمات لمختلف مبادئها وما نتج عن ذلك من الحاجة لإحداث مجموعة متوازنة من التحولات البيئية في معايير ومحددات التبادل التجاري العالمي وضرورة تضمين القيم البيئية الحقيقية للموارد في التكلفة .
- لغرض ترشيد القرارات الإدارية وضمان دقة المعلومات المحاسبية اتي على أساسها يتم صنع القرارات الإدارية ، من خلال المساعدة المفاضلة بين البدائل الإدارية وعند المفاضلة بين الالتزام وعدم الالتزام بالبرامج البيئية .
- تستمد المحاسبة وجودها من اعتراف المجتمع بنتائجها من خلال وظيفتي القياس والتوصيل للمعلومات المالية والاقتصادية للمجتمع واستمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة مما يستلزم تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات المالية .[2]
- كون المحاسبة علما اجتماعيا فإن ذلك يفرض عليها ضرورة التفاعل مع مشكلة تلوث البيئة ونفاذ مواردها لأن تأخرها سيؤدي الى تأخر هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى مثل علم الاقتصاد والإدارة .
- إن تجاهل قياس التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث البيئي يضلل العديد من مؤشرات قياس الأداء ويضخم النتائج
- المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة ككل .

---

1 فضل ياسين داود الجماصي ، مدى تطبيق المحاسبة البيئية في بيئة الأعمال الفلسطينية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة فلسطين ، 2016 ، ص:22

2 سعيدي سياف حنان ، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2013 –2014 ، ص: 53 .

- التوصل الى فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة .
- توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الأثار البيئية المحتملة .
- مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات التي تساهم في اتخاذ القرارات التي تساهم في تخفيض التكاليف والأعباء .
- إن المحاسبة البيئية تعد نشاطا خدميا ، يتم تطويره لتعزيز المبادرات والسياسات البيئية ، بتضمينها التكاليف والمنافع البيئية التي تسفر عن ممارسة المؤسسات لأنشطتها ولا تقتصر أهميتها على الحكومات وأجهزة حماية البيئة دون غيرها بل وجود إطار لمحاسبة البيئة في المؤسسات الاقتصادية يحقق مزايا للمحاسب ومتخذ القرار .
- الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية بهدف مراعاة المخاطر البيئية والتأكيد على المسؤولية للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية .
- ضرورة قيام المؤسسات بصفة عامة والصناعة خاصة ، بإحداث توافق بيئي والاستجابة لرغبات العملاء من خلال توفير منتجات صديقة للبيئة ، مما يساهم في تحسين سمعة المؤسسة ودعم قدرتها التنافسية في مجال الجودة بصفة عامة وجودة الأداء البيئي بصفة خاصة .

المبحث الثاني : مستويات تطبيق المحاسبة البيئية وفروعها

المطلب الأول : مستويات تطبيق المحاسبة البيئية

يمكن تقسيم مستويات تطبيق المحاسبة البيئية الى ثلاثة مستويات :

1. على المستوى الوطني :[1]

يتم التركيز في هذا المستوى على قياس التنمية المستدامة ، إذ أن تفاقم المشاكل البيئية أدى الى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدم الاقتصادي مثل الحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي باعتباره الضمان لاستمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية وقد انعكس هذا المفهوم على علم المحاسبة ، ونتج عن المحاسبة الوطنية التي تتمثل في المؤشرات الخضراء أو المعدلة بيئيا مثل الدخل الوطني المعدل بيئيا أو الناتج الوطني المعدل بيئيا وهي مؤشرات أكثر موضعية في الحكم على معدلات النمو وأداء الاقتصاديات المختلفة .

2. على المستوى القطاعي :

يتم التركيز في هذا المستوى على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناءا على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية ، وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية ، كقطاعات الصناعات النفطية التي تعد قطاعات تهدر رأس المال الطبيعي مما يهدد استمرارية القطاع ومساهمته في التنمية .

3. على مستوى المؤسسة :

يتم التركيز في هذه المستوى على الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس أداء المؤسسة ، إذ أن الربح لم يعد مؤشرا على جودة الأداء بل أصلح لزاما على المؤسسات تطوير الأنظمة المحاسبية المعمول بها لتصبح قادرة على التعامل مع القضايا البيئية ، وذلك من خلال السير في اتجاهين الأول منهما هو اتجاه المحاسبة المالية ، والمحاسبة الإدارية

---

1 عبد الهادي منصور الدويسري ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص محاسبة ، 2010–2011 ، ص: 39 .

والتكاليف ، والاتجاه الأخر هو يتم من خلال معالجة المعلومات المرتبطة من خلال نظام للمحاسبة البيئية الذي يطبق داخليا وخارجيا وعلى كافة المستويات . الى أ ن المحاسبة البيئية تطبق على مجتوى المؤسسة من خلال المفاهيم التالية [1]:

3-1. مفهوم المحاسبة التقليدية المعدلة بيئيا : وهي تهتم بقياس التأثيرات المالية الناتجة عن عواما بيئية ، إذ يتم تقسيم المحاسبة التقليدية الى عدة أنظمة محاسبية فرعية لدراسة كل جزء تتضمنه كل منها ويختص بقضايا البيئة ، فيمكن أن يكون محور اهتمام المحاسبة الإدارية بقضايا التكاليف البيئية وكيفية كشفها ومعالجتها .

3-2. مفهوم المحاسبة البيئة المستقلة : وهي تهتم بالتأثير البيئي الذي تتركه الشركة على البيئة ، وتكون قياساتها بمصطلحات فيزيائية ويمكن تقسيم المحاسبة البيئية الى ثلاثة أنظمة تتوافق مع هيل الأنظمة المحاسبية التقليدية وهي :

- المحاسبة البيئية الخارجية التي تهدف الى جمع المعلومات وتقديمها للأطراف الخارجية المهتمة بالبيئة (صناديق البيئة ، المستثمرين ، المقرضين ، الجمعيات والهيئات المهتمة بشؤون البيئة)
- المحاسبة البيئية الداخلية التي تهدف الى جمع معلومات بيئية داخلية ، حيث تستخدم المصطلحات الفيزيائية وتهد أساليب قياسها لتأثيرات منتجات أو عمليات معينة للشركات على البيئة أمرا مهما من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة .
- المحاسبات البيئية الأخرى وهي النظم المحاسبية الكفيلة بقياس وتحليل التأثيرات البيئية للنشاط الذي تمارسه الشركة ومدى التزامها بالتشريعات البيئية ، مثل قياس وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالوحدة الفيزيائية وكمية الملوثات المتسربة من هذه الوحدات ، وتعد من الوسائل المتاحة للمراجعين للتأكد من مدى الالتزام بالمعايير والتشريعات البيئية وهي همة لتقدير القيم الحقيقية للضرائب البيئية .

---

1 عبد الهادي منصور الدويسري ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

المطلب الثاني : مراحل تطبيق المحاسبة البيئية

لقد تكررت المحاسبة البيئية في المؤتمرات الدولية المطالبة بتوحيد مفهوم التنمية المستدامة الى تطوير منهجيات وذلك باشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البنك الدولي في البحث عن إمكانية استخدام المحاسبة المادية والنقدية في مجال الموارد الطبيعية والبيئية ، وتطوير المؤشرات العامة للإيرادات والمنتجات المعدلة بيئيا والمستدامة وقد نتج عن هذه الجهود تحقيق قدر كاف من التقدم لتطوير الروابط بين المحاسبة البيئية ونظام الحسابات القومية وقد أتاح هذا التطور لنظام الحسابات القومية فرصة لدراسة كيفية ربط مختلف المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وجداول المحاسبة البيئية ومحاسبة الموارد الطبيعية مع نظام الحسابات القومية .

- **مشروع الأمم المتحدة لإدخال المحاسبة البيئية في نظام الحسابات القومية** : في ماي عام 1992 م صدر عن مكتب الإحصاءات الاقتصادية القومية النظام المقترح بنائه التدريجي على مراحل وهي :[1]
  - **المرحلة الأولى** : ضرورة إنشاء أو بناء ما يعرف بالسياسة البيئية للمؤسسة وهي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها اتجاه البيئة بالإضافة الى التحديد الدقيق لمدى مسؤولية المؤسسة عن تحقيق تلك الأهداف ، وربما تكون في هذه المرحلة تحديد المبلغ الذي تصدره المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف.
  - **المرحلة الثانية** : وهي تختص بإعداد الخطط التفصيلية التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها اتجاه البيئة وقضاياها المحددة سلفا في المرحلة الأولى ، أيضا في هذه المرحلة يتم تحديد الأنشطة المالية وغير المالية التي يجب أن يتولاها ويقوم بها المحاسبون للحفاظ على البيئة ومواردها .

1 السبوع سليمان ، سند ، مدى تبني الشركات الصناعية الأردنية لتقنية المحاسبة الإدارية البيئية والمحاسبة عن التكاليف البيئية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 5 ، العدد 4 ، الأردن ، 2009 ، ص: 439 .

- **المرحلة الثالثة** : يتم فيها التسجيل والتقرير عن كافة الأنشطة الرقابية على البيئة ومواردها المنفذة في الخطوة السابقة ، وهذا يعني إدخال البيئة وقضاياه في صلب العمل المحاسبي سواء من خلال إدراج المعلومات البيئية في صورتها المالية أو الكمية في التقارير المالية السنوية أو في تقارير منفصلة ملحقة بها .

المطلب الثالث : نظم المحاسبة عن الأداء البيئي .

يتوجب على أي نظام معلومات للمحاسبة البيئية أن تعني بمتتالات القياس والإفصاح المحاسبي البيئي وتتمثل حسابات اقتصاديات الأداء البيئي وأصوله والتزاماته في حسابات تاريخية وحسابات طارئة واحتمالية على النحو الاتي :

1. **الحسابات التاريخية** : وهي الحسابات التي تم الاعتراف بها محاسبيا نتيجة أحداث فعلية تأكدت نتائجها فعلا في تاريخ القوائم المالية وتتمثل هذه الحسابات فيما يلي :
   - حسابات دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية مثل تعويضات بيئية محصلة من الغير .
   - حسابات دورة النفقات والمدفوعات النقدية مثل : حساب المخزون ، تنظيف البيئة .[1]
2. **الحسابات البيئية الاحتمالية** : وهي الحسابات التي تحدث نتيجة الاعتراف بالأحداث أو الظروف الطارئة في كل ظرف أو حالة لا تتأكد نتيجتها من ربح أو خسارة إلا عند وقوع أو عدم حدوث أحداث غير ماكدة في المستقبل ومثال عن ذلك : قضايا بيئية لم يتم إصدار حكم نهائي بها .

---

2 أمين السيد لطفي ، مرجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الطبعة 01 ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص: 338-341 .

المبحث الثالث : متطلبات ومعوقات المحاسبة البيئية ومبررات الاهتمام بها

يتطلب تطبيق المحاسبة البيئية وجود عدة معلومات لها علاقة بالبيئة وكيفية قياس التكاليف البيئية لدى المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمحاسب بصفة خاصة ، ويواجه تطبيق المحاسبة البيئية عدة صعوبات ومعوقات تحول دون تطبيقها في بعض المؤسسات الاقتصادية وحتى إن وجدت لا تلقى الاهتمام الازم بها .

المطلب الأول : متطلبات المحاسبة البيئية ومقوماتها .

الفرع الأول : متطلبات الحسابات البيئية .

هناك عدة متطلبات من الواجب توفرها لتطبيق نظام محاسبي ملائم مع خصوصيات المعلومات البيئية يمكن تلخيصها كالاتي :[1]

أ. **استحداث قواعد للنظام المحاسبي البيئي** عن طريق توفير حد أدنى من القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاج مخرجات لأغراض بيئية وليس اقتصادية منها :

- الملائمة للغرض البيئي يتوخى البساطة والدقة للوضوح .
- الإفصاح عن الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية كافة التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لأخر في المؤسسة نفسها .
- توحيد الممارسة البيئية في المؤسسات المماثلة ، أي ضرورة تماثل إجراءات المحاسبة وأسلوبها بين المؤسسات المتشابهة التي تتفق في طبيعة النشاط أو المورد الطبيعي والمواد الخام التي يتم التعامل بها وذلك حتى يمكن إجراء المقارنة بينهما .

---

1 نجوى عبد الصمد ، واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 2016/6/4، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، ص: 61 .

– قابلية القوائم المالية للتدقيق الخارجي إذ تظهر البيانات المختلفة بمجالات المساهمات المعبرة عن الأنشطة البيئية للمؤسسة بصورة مقبولة علميا لإجراء التدقيق الخارجي حتى يمكن توثيق الصلة بين المؤسسة ولبيئة عن طريق القوائم .[1]

ب. **استحداث معايير للتقدير المحاسبي البيئي** : إذ يتوجب استحداث معايير تلائم إعداد القوائم البيئية وخاصة في حالة انفصالها عن القوائم المالية التقليدية ، ولعل ذلك يساهم في الاهتمام بنوعيه البيانات التي تشملها القوائم البيئية ويساهم في إظهار القوائم المالية بشكل ملائم حتى تكون مقبولة ومفهومة من جانب مستخدميها ، وهمالك العديد من الاتجاهات التي تناولت موضوع الإفصاح عن البيانات المحاسبية البيئية وأهمها : أن يتم إلحاق نظام المحاسبة البيئية والبيانات المحاسبية بالنظام التقليدي للمحاسبة البيئية ، بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية ، أن يكون هناك نظام محاسبي بيئي مستقل وذلك حتى لا يتم الاكتفاء بالملاحظات والإيضاحات الملحقة بالبيانات المنشورة .

ج. **استحداث حسابات الأداء البيئي** : تتمثل حسابات اقتصاديات الأداء البيئي وأصوله والتزاماته في حسابات تاريخية وأخرى احتمالية نعرضها على النحو الاتي :

- **الحسابات التاريخية** : وهي الحسابات التي تم الاعتراف بها محاسبيا نتيجة أحداث فعلية تأكدت فعلا في تاريخ القوائم المالية ، ومثال عن تلك الحسابات حسابات دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية .
- **الحسابات الاحتمالية** : وهي الحسابات التي تحدث نتيجة لاعتراف بالأحداث أو الظروف الطارئة في كل ظرف أو حالة لا تتأكد نتيجتها من ربح أو خسارة إلا عند وقوع الحدث .

1 مهاوات لعبيدي ، القياس المحاسبي لتكاليف البيئة والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسيت الأداء البيئي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014–2015 ، ص: 3

الفرع الثاني : مقومات نظام المحاسبة البيئية ومزاياها .

إن المحاسبة البيئية تقوم بأداء خدمة توفير المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستفيدة والمستخدمة لها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقديم الأداء البيئي ، وبالتالي فإنه أصبح لهذه المعلومات المحاسبية البيئية أهمية كبيرة لا سيما المعلومات المحاسبية البيئية التي يجب أن يتوفر فيها عدد من المقومات تتمثل فيما يلي :

- قدرة متخذ القرار على المفاضلة بين القرارات المختلفة .
- أن تكون المفاضلة بين القرارات المختلفة على أساس المنفعة المتوقعة من كل قرار .
- الأخذ بعين الاعتبار عند عملية المفاضلة قيمة الاحتمال الذي يجعل متخذ القرار في حالة تغيير بين القرار الأول
- ترتيب القرارات حسب منفعتها بالنسبة لمتخذ القرار .
- تصميم مجموعة مستندية لإثبات كافة الأحداث والعمليات البيئية .
- تصميم مجموعة دفترية تعكس الأنشطة والمعماريات البيئية [1].

مزايا نظام المحاسبة البيئية :

- تتبع التكاليف البيئية بشكل أفضل والتي قد تكون مستمرة في حسابات المحروقات.
- مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات في تخفيض التكلفة وتحسين الجودة .
- تحفيز الموظفين على البحث عن طرق إبداعية لتقليل التكاليف البيئية .[2]
- دعم وتطوير عملية إعداد نظام شامل للإدارة .
- حصول المؤسسة على ميزة تنافسية في رضا العملاء والمنتجات

2 مهاوات لعبيدي ، القياس المحاسبي لتكاليف البيئة والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسيت الأداء البيئي ، مرجع سابق ، ص: 31 .

المطلب الثاني : معوقات تطبيق المحاسبة البيئية والتحديات التي تواجهها

الفرع الأول : معوقات تطبيق المحاسبة البيئية .

إن المحاسبة البيئية تتطرق الى أمور تتجاوز المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ، حيث تسعى المحاسبة البيئية لتشمل تخمينات تخص البيئة الخارجية ذات الأهمية المرافقة الى تحليل التكلفة والمنفعة ، والتي تتضمن التأثيرات البيئية من عاميات المنظمة وهذا ما يشكل بعض الصعوبات عند تطبيقها في عملية القياس المحاسبي والتي نوجزها فيما يلي :

1. صعوبة تحديد حجم الضرر أو القياس الكمي للضرر وتتضمن العناصر التالية : [1]

- صعوبة تحديد مصدر الضرر الذي يقع على المجتمع لا سيما عند تواجد الكثير من المؤسسات الصناعية على العاملين والبيئة أو المجتمع ، أي أنها تبقى كاملة لفترة طويلة مما يولد صعوبة حصر وتقييم تلك الأضرار .
- صعوبة قياس الأثار بعيدة المدى التي تتركها المؤسسات الصناعية على العاملين والبيئة أو المجتمع أي أنها تبقى كامنة لفترة طويلة مما يولد صعوبة حصر وتقييم تلك الأضرار .
- صعوبة تحديد الأضرار التي تصيب البيئة ، وصعوبة تحديد المتسببين ومن ثم تحديد قيمة التعويض لكل متسبب إضافة الى صعوبة إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه من قبل وقوع الضرر ، وهو ما يعرف بالقياس الكمي للضرر والتي قد يكون منها على سبيل المثال (عدد الأفراد المصابين بأمراض التلوث ، عدد الوفاة المبكرة بسبب أمراض التلوث ، مساحة الأرض الزراعية المتأثرة بالتلوث
- القيام بعملية القياس والإفصاح سيتوجب تحديد نوعية التكاليف البيئية وهناك من يرى انه يمكن تقسيمها الى:
  - تكاليف الإجراءات التقنية للإصلاح والسيطرة على التلوث .
  - تكاليف بدائل التحسين لاستنفاذ الموارد الطبيعية .

---

2 نسيمة شراطي ، سميرة شراطي ، الالتزام بتطبيق المحاسبة البيئية كمدخل لتعزز استدامة التنمية الاقتصادية ، الملتقى العلمي الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار في الجزائر ، كية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة يحي فارس المدية ، 2015 ، ص : 9-10 .

- تكاليف التغير المباشر في الأنشطة الملوثة بيئيا الى الأنشطة النظيفة .
- تكاليف تخفيض حجم الأنشطة الملوثة .
- تكاليف التنظيم وإزالة الفضلات ومعالجتها .
- تكاليف تبني سياسات وبرامج حماية البيئة وتنفيذها .
- الرسوم والغرامات والتعويضات الحاصلة بسبب حماية البيئة .

2. **صعوبة قياس تكاليف البيئة** : تعتبر صعوبة قياس التكاليف البيئية من أهم التحديات التي تواجه المحاسبة البيئية ، ويمكن توضيح هذه الصعوبات وتلخيصها فيما يلي :

- صعوبة حصر عناصر التكاليف البيئية ، لقد ألزمت المنظمات والتشريعات والمعايير المحاسبية الدولية المؤسسات بضرورة تحمل مسؤولياتها اتجاه البيئة هذه المسؤولية ولدت تحمل نفقات إضافة للعملية الإنتاجية .
- صعوبة فصل التكاليف البيئية عن الاقتصادية والاجتماعية ـ: عند القيام بعملية جمع المعلومات البيئية وتحليلها يتم ضمها وتبويبها الى التكاليف البيئية ، اختلطت المفاهيم حول طبيعة التكاليف حيث وجدوا صعوبة في تبيان نوع بعض التكاليف .
- صعوبة ربط التكاليف بالعوائد البيئية : حيث أن العوائد عادة ما يعبر عنها بالقياس الوضعي لأنه يناسبها مقارنة بالقياس النقدي فلا يعبر عنها بوحدة النقد على عكس التكاليف البيئية ، كما ان العوائد البيئية لا يمكن قياسها خلال نفس الفترة التي تم فيها صرف التكاليف البيئية ، وبالتالي ستصعب الحكم على مدى فعالية وكفاءة هذه التكاليف ، كما يصعب مقابلة عناصر هذه التكاليف البيئية بالعوائد المحققة منها لفترة واحدة .

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المحاسبة البيئية .

يمكن تلخيص التحديأت الأساسية كالاتي:[1]

- اختلاف الثقافات وأثرها على تطور الاتصـــالات بين المحاســـبة والمهن الأخرى : يجب أن يتمتع موظفو البيئة وكذلك الفنيين بمعرفة واسـعة عن البيئة ، وأن يكون لديهم الخبرة بتدفق الطاقة والماء والموارد الأخرى لإمكانية قيد هذه الأمور في الســـجلات المحاســـبية ، ومن جانب أخر فإن المحاســـبين والمراقبين الماليين والمراجعين لديهم كافة المعلومات المحاســـبية إلا أنه غالبا ما تكون معرفتهم محدودة بالبيئة وتدفقات الموارد الفيزيائية ، وكنتيجة لذلك فإن موظفي المحاسبة لا يتمكنوا من تقديم أنواع المعلومات المحاسبية التي تنفع البيئة والفنيين .
- أعدم اكتمال المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية : حيث أن قرارات المشروعات الاستثمارية التي تخص اختيار المواد وتسـعير المنتجات وتشـكيلة المنتجات سـتعاني من عدم توفر المعلومات البيئية الشـاملة المتكاملة في الوقت المناسب بالرغم من أهمية هذه القرارات المستقبلية التي تشكل تحديات محددة لأوضاع غير مؤكدة .
- صعوبة الحصول على معلومات التكاليف البيئية من السجلات المحاسبية لأن النظم المحاسبية لا تحتوي بشكل عام على معلومات تخص التكاليف البيئية المستقبلية .
- صعوبة تتبع تكلفة تدفق واستخدام المواد .
- اختفاء المعلومات المتعلقة بتكاليف البيئة ضمن حسابات التكلفة اغير المباشرة .

1 هادي رضا الصفار ، المحاسبة عن البيئة المستدامة ، بحث بعنوان أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة ، الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة عمان ، 2006 ، ص: 14

المطلب الثالث : مبررات الاهتمام بالمحاسبة البيئية .

إن القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية ودورها في النشاط الاقتصادي للمحافظة أو الاسترجاع مثل تكلفة التجهيزات المضادة للتلوث ، فهي محسوبة كإنتاج مما نتج عن ذلك وضع يكتنفه نوع من المفارقة ، فيقدر ما تكون الأضرار كبيرة بقدر ما يترتب عن ذلك نفقات ثقيلة ونتيجة لذلك تظهر الحسابات العمومية نزعة نحو خلق الثروب وذلك بسبب :

- تكملة نظام المحاسبة الوطنية بحسابات ملحقة بهذا النظام حيث تكمل المقاربة على أساس الحسابات المعلومة الاقتصادية التي يحتويها نظام المحاسبة الوطنية من دون تغيره ، وهي مستعملة في دول كثيرة لتوفير المعلومات المحاسبية المفصلة حول النشاط الخاص مثلا البحث والتربية والنقل والحماية الاجتماعية وحماية البيئة .[1]
- أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة ، فقد تزايد الاهتمام العالمي بتنمية البيئة ، وتمثل ذلك في إصدار عديد الدول لتشريعات تخص حماية البيئة وتبني المنظمات المختلفة لمبادئها وما نتج عن ذلك من الحاجة لإحداث مجموعة متوازنة من التحولات البيئية في معايير ومحددات التبادل التجاري العالمي ، وضرورة تضمين القيم البيئية الحقيقية للموارد في التكلفة .
- ضرورة قياس المؤسسات بصفة عامة والصناعية خاصة ، بإحداث توازن بيئي والاستجابة لرغبات العملاء من خلال توفير منتجات صديقة للبيئة ، مما يساهم في تحسين المؤسسة ودعم قدرتها التنافسية في مجال الجودة بصفة عامة وجودة الأداء البيئي بصفة خاصة .
- ضرورة تبني المؤسسات لبرامج مختلفة تمكنها من تخفيض ورقابة تكاليف الأداء البيئي الأمر الذي من شأنه أن يعظم من أهمية المحاسبة البيئية .

---

1 أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة البيئية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعة الإبراهيمية الإسكندرية ، 2005 ، ص : 39-40 .

- الضـــغوط التي تمارســـها العديد من الهيئات المهنية بهدف مراعاة المخاطر البيئية والتأكيد على المســـؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية .
- اهتمام الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيق بالبيئة والمؤسسة خاصتها ، توصلت الى أن الإنفاق في المجال البيئي يعمل على زيادة أرباح المؤسسات .[1]
- إن إفصاح المؤسسات الصناعية عن إنجازاتها في مجال حماية البيئة يصفي الثقة والدقة على معلوماتها المحاسبية .
- حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين والتشجيعات البيئية الدولية والمحلية ، التي من شأنها حماية البيئة من أضرار عناصر التلوث البيئي .

1 أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة البيئية ، مرجع نفسه ، ص : 41

خلاصة الفصل الأول

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل الأهمية الكبيرة للمحاسبة البيئية ، التي أصبحت ممارسة من قبل المؤسسات وذلك لتأثيرها على البيئة جراء قيامها بنشاطها والتي أدت الى استنزاف مواردها والإخلال بتوازن عناصر نظامها .

الأمر الذي يترتب عنه نفقات ومصروفات تتحملها تلك المؤسسات ، حيث يتم تقييدها ضمن ما يعرف بالمحاسبة البيئية والتي تعتبر أحد مكونات المحاسبة الاجتماعية الهادفة لحماية الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة من النفذ والتدهور ، وهنا يبرز الدور الفعال والاهمية البالغة للمحاسبة البيئية التي اضطرت دول العالم لتبنيها والاهتمام بها ، إلا أنها واجهت عدة صعوبات في تطبيقها ، نتيجة العقوبات التي تفرضها على المؤسسات الملوثة للبيئة .

وسنتطرق في الفصل الموالي لتنافسية المؤسسة وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية .

الفصل الثاني

تنافسية المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تطورات وتغيرات ، خصوصا مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتنامي دورها العالمي ، أدى هذا الى الزيادة في حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد المحلي وكذا العالمي ، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والذي أدى بدوره الى الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية .

إذ أن هذه الأخيرة تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية خاصة الصناعية منها وذلك اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية : النمو وتوفيرها لمناصب الشغل وجلب الثروة ، خصوصا اذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي ، والجزائر بصفتها أحد من هذه البلدان تسعى جاهدة الى تحقيق هذا الهدف ، والسير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الان ، حيث أنها صنفت حسب تقرير التنافسية العالمي للعامين 2010 , 2011 الوارد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة ال 86 وتأتي بعد 11 دولة عربية من بين 139 دولة .

ونهدف من خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى ثلاث مباحث أساسية وهي :

- **المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني : ماهية التنافسية في المؤسسات الاقتصادية**
- **المبحث الثالث : محددات الميزة التنافسية أنواعها ، ومصادرها ومؤشرات قياسها .**

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية .

المؤسسة الاقتصادية بالإنجليزية ECONOMIC CORPORATION وهي منظمة اقتصادية ذات استقلالية ، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية والإعلامية والمادية ، والمتعلقة بالموارد البشرية بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني ، وتعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والأفكار بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءا على أهداف تحددها الإدارة حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية .

وهناك تعريفات أخرى للمؤسسة الاقتصادية منها أنها وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية ، وبشرية تساعد في دعم العمليات الإنتاجية ، من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل .[1]

كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها مؤسسة تنتج خدمات وسلعا للأفراد الذين يتعاملون معها مما يساهم في تحقيق أرباح مالية .

المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : أهداف المؤسسة الاقتصادية .

تسعى المؤسسة الاقتصادية الى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها :

- **تحقيق الأرباح** : هو الهدف الأساسي من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية ، إذ تسعى الى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها ، وزيادة نمو وتطور أعمالها من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية .

---

1 ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1998 ، ص:9 .

- **تحقيق المتطلبات المجتمعية** : هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها ، سوآءا كانت خدمات أم سلعا ، مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية .
- **عقلنة الإنتاج** : هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج مما يؤدي الى الزيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد ، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ .
- **الأهداف الاجتماعية** : هي مجموعة من الأهداف تقسم الى الاتي : [1]
  - المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين .
  - تأسيس أنماط استهلاك محددة من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم
  - الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي .
- **الأهداف التكنولوجية** : هي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي بهدف تطوير المنتجات ومواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في السوق

الفرع الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية .

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصاديّة مع مجموعة من الوظائف وهي[2]:

- **الوظيفة الماليّة:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتمُّ بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصاديّة، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات الماليّة للمؤسسة الاقتصاديّة؛ من خلال دراسة خُططها وبرامجها الاستثماريّة، ومن ثمّ اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانات التي تساهم في تحقيق هذه الخُطط؛ من أجل الوصول إلى الأهداف.

---

1 بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة ، التنظيم الحديث للمؤسسة ، جامعة بسكرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص:24.

2 عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجامعة المركزية بن عكنون – الجزائر ، 2006 ، ص: 25

- **الموارد البشريّة:** هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصاديّة، وتهتمُّ بصياغة الخُطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشريّة في المؤسسة.
- **التموين:** هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصاديّة، وتحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.
- **الإنتاج:** هو تنفيذ كافة النشاطات التي تُساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجيّة، ومن ثمّ المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحدة
- **الوظيفة التجاريّة:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصاديّة بالاعتماد على الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصاديّة، كالمدخلات والمخرجات

المطلب الثالث : خصائص المؤسسة الاقتصادية وأنواعها .

الفرع الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية .

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الخصائص ومنها:[1]

- **الشكل الاقتصاديّ:** هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون، ويساهم باستمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف، والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد الماليّة؛ عن طريق الحصول على القروض الماليّة؛ لذلك تسعى كلّ مؤسسة اقتصاديّة إلى صناعة الأهداف الخاصة بها، وتحرص على المساهمة في تحقيقها.

1 عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 32

- **الشكل التقنيّ**: هو المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجيّة التي تتطور بشكل مستمر؛ حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مُدخلات جديدة، وتعطي معلومات تكنولوجيّة جديدة.
- **الشكل القانونيّ**: هو امتلاك المؤسسة شخصيّة مستقلة وقانونيّة، واسماً خاصاً بها، وميزانيّةً ماليّةً، وصلاحيات، وحقوقاً تكون مسؤولةً عنها أمام القانون.
- **الشكل الاجتماعيّ**: هو الطابع الاجتماعيّ للمؤسسة الاقتصاديّة بالنسبة للموظفين والعُمال، كما يشير إلى مساهمة المؤسسة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

الفرع الثاني : أنواع المؤسسات الاقتصادية.

تصنف المؤسسات الاقتصاديّة إلى عدّة أنواع، وفيما يأتي معلومات عن أهمها:[1]

- **تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للقطاع** : وتُصنف إلى ثلاث قطاعات هي:

1- القطاع الأوليّ: هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قويّة مع الطبيعة، مثل المناجم، ومؤسسات الصيد البحريّ، والمؤسسات الزراعيّة.

1-1 القطاع الثانويّ: هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العموميّة، والمؤسسات التحويليّة التابعة لقطاع الصناعة.

1-2 القطاع الثالث: هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمصارف.

2- تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للشكل القانونيّ، وتُصنف إلى نوعين رئيسين هما:

2-1 شركات الأشخاص: هي المؤسسات الاقتصاديّة التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصيّة للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصيّة، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة، وشركة التوصيّة البسيطة، وشركة التضامن.

2-2 شركات الأموال: هي المؤسسات الاقتصاديّة التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، والشركة المساهمة العامة، وشركة التوصية بالأسهم.

---

1 عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 32

المبحث الثاني : ماهية التنافسية

إن زيادة الاهتمام بالمنافسة في السنوات الأخيرة لم يقتصر على الدول المتقدمة فحسب بل حتى على مستوى الدول المتخلفة ، وذلك راجع لمخلفات العولمة وانفتاح الأسواق واعتماد اقتصاد السوق ، بل وأصبح الكتاب يميزون ما بين المنافسة المحلية والعالمية ، وتعداد طبيعتها وأنواع واختلاف العوامل المؤثرة فيها ودراسة علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

وقبل انفتاح السوق كانت المؤسسات تنشط داخل أسواق محمية من طرف الدولة ، لكن وبمجرد انفتاحها على الأسواق العالمية ودخول المستثمر الأجنبي وتحول العميل من محلي الى عميل عالمي والعديد من العوامل تجسد مفهوم المنافسة على وضع المؤسسات أمام أمر الواقع والاستجابة لها للحصول على مكانة الريادة وتعزيز موقعها التنافسي وحماية نفسها من الزوال وتدعيم استمراريتها .

المطلب الأول : مفهوم تنافسية المؤسسة .

لم يتفق علماء الإدارة على تقديم تعريف محدد لتنافسية المؤسسة ، لذا سيتم أولا عرض بعض التعاريف التي سيتم تناولها لاستخلاص الجوانب المتفق عليها في مختلف هذه التعاريف ثم سيتم تسليط الضوء على بعض المصطلحات المتعلقة به لإزالة لبس الخلط بينها

1- مفهوم التنافسية : لقد شغل مفهمة التنافسية حيزا ومكانة هامة ، بالرغم من عدم اتفاق الكتاب حول تعريف موحد لمضمونها ، بحيث يختلف مفهومها باختلاف الحديث عنها ، إلا أنهم اتفقوا جميعا على انها تمثل العنصر الإستراتيجي الذي يقدم فرصة جوهرية للتقدم وتحقيق ربحية أكبر .

2- تعريف التنافسية (LA COMPETITIVE) :

هناك من يعرفها بأنها : " **القدرة التي تملكها المؤسسة في وقت معين على مكتومة منافسيها ، الذين يقللون من نصيب المؤسسة في السوق المحلي أو العالمي** " . وهناك من يرى أن مضمونها أوسع من أن يكون ذا طابع دفاعي فالتنافسيون أو المتنافسون هم الذين يشغلون مركز القيادة أو الريادة في السوق .

ويمكن الاستعانة بمثال التالي لتوضيح ذلك : كل المشاركون في سباق الخيول منافسون لكن ليس جميعهم متنافسين ، فهذه الصفة تطلق فقط على الفائزين بالمراتب الأولى ولقد لخص تعريف تنافسية المؤسسة التالي ما سبق بقولة : " هي قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الاخرين ."[1]

- أعطي الباحث (PRECARIOUS): ثلاثة تعاريف للتنافسية حيث يستند الأول الى العوامل المتمثلة في السعر ، التكلفة ، وعليه فالتنافسية تعني تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مقبول ، أما التعريف الثاني فهو يركز على السوق ومفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بأداء نظيرتها ، أما التعريف الثالث فهو يعتبر التنافسية كسلوك وهذا يعني أن التنافسية محفز قوي لبذل المزيد من الجهد قصد التحسين المتواصل لأداء المؤسسة في كل المستويات وعليه فإن التنافسية تخضع للتقويم من قبل الممارسين .[2]
- بينما يرى الباحث (DIHMOTH): بأن " التنافسية تقترن بقدرة المؤسسة على تحقيق منافع مضافة الى منتجاتها بما يخفق جذبا للزبائن ."[3]

كما تعرف التنافسية على أنها تمتع المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها من خلال استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات وكذا الاستغلال الجيد لمواردها المالية والبشرية ، وهي تتعلق أساسا بالجودة والتكنولوجيا ، القدرة على خفض التكاليف ، الابتكار والتطوير ، ووفرة الموارد المالية ، والتمييز في الفكر الإداري ، وأخيرا امتلاك الموارد البشرية الهائلة .[4]

---

1 فريد راغب النجار ، " إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا : مدخل تكاملي تجريبي " مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر 1997 ، ص : 123

2 سنان المرهضي وآخرون ، إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص : 360 .

3 الشيخ الداوي ، عائشة شتاتحة ، الملتقى الدولي الثاني حول :الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ، الجزائر،22-23 نوفمبر-2011-ص17

4 جمال الدين مرسي وآخرون ،التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ،دون طبعة ،الدار الجامعية ،مصر، 2002 ، ص:179 .

كذلك عرفت المنافسة بأنها قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المتنافسين في السوق الدولية ، مما يؤدي الى النجاح المستمر على الصعيد العالمي .[1]

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): التنافسية على أنها : المدى الذي من خلاله تنتج الدولة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل ، وفي ظل شروط السوق الحرة والعدالة .[2]

يعرف مجلس السياسة التنافسية بالولايات المتحدة الأمريكية القدرة التنافسية بالاقتصاد على أنها : قدرة الأداء الاقتصادي في الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تمكنها من مواجهة الأسواق الدولية ، وتحقيق مستوى معيشي جيد للمواطنين وبالتالي القدرة على الاستمرار والتطور على المدى البعيد شريطة أن يكون ذلك من حلال الحركة التلقائية للسلعة في مواجهة السلع الأخرى في الأسوق العالمية . [3]

المطلب الثاني : أنواع التنافسية وأهميتها

الفرع الأول : أنواع التنافسية .

يمكن تصنيف التنافسية الى نوعين هما التنافسية وفق الموضوع والتنافسية وفق الزمن كالاتي :

1- **التنافسية وفق الموضوع** : وتتضمن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة .

- **تنافسية المنتج :**

---

1 رجم نصيب ،أمال عياري ، الملتقى الدول حول: تنافسية المؤسسة الاقتصادية وتحولات المحيط ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، 29-30أكتوبر ، 2002 ، ص: 14 .

2 شوقي جباري ، بوديار زهية ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 8-9 نوفمبر ، 2010 ، ص:11

3 عبيد علي أحمد الحجاري ، اللوجستيك كبديل للميزة النسبية ، دون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ، 2000 ، ص:74

تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة ، لكنه ليس كاف ، كثيرا ما اعتمدت المؤسسة على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين ويعد ذلك أمرا مضللا على اعتبار أن هنالك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع ، وعليه يجب اختيار معايير معبرة تمكن من التعرف على وضعية المنتج في السوق في وقت معين .

- **تنافسية المؤسسة:**

يتم تقويم هذا النوع من التنافسية على مستوى أفضل من تلك المتعلقة بالمنتج ، إذ يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد الى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير ، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقويمها أخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة والاعباء الإجمالية من جهة أخرى التي نجد من بينها : تكاليف البيئة التحتية ، النفقات العامة ، نفقات البحث والتطوير ، المصاريف المالية .....

تجدر الإشارة الى أنه إذا فاقت هذه المصاريف الهوامش واستمر ذلك مدة طويلة سيؤدي الى خسائر كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها ، ومن ثم فإن المؤسسة مطالبة بتقديم قيمة الى زبائنها ، ولا يتم ذلك الا إذا كانت قد حققت قيمة مضافة في كل مستوياتهم .[1]

2- **التنافسية وفق الزمن** : تتمثل في التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية .

- **التنافسية الملحوظة :**

1 سنان المرهضي وآخرون ، إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص: 361-362 .

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية ، غير أنه يجب ألا نتفاعل بشأن هذه النتائج لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق ، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية ، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قلا تكون كذلك في المدى الطويل .[1]

- **القدرة التنافسية :**

توجد تعاريف عديدة لمفهوم القدرة التنافسية من أبرزها ما يلي :

- يمكن تعريف القدرة التنافسية بشكل عام على انها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي الى تمييزها على منافسيها ، وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم .[2]
- هي كل ما تختص به المؤسسة دون غيرها من المؤسسات ، وما يعطي قيمة مضافة الى العملاء بشكل يزيد أو يختلف على ما يقدمه المنافسون في السوق ، بحيث تستطيع المؤسسة تقديم مجموعة من المنافع المختلفة عن باقي العروض في السوق الواحدة ، أو تقديم نفس المنافع لكن بأسعار منخفضة مقارنة بغيرها .

الفرع الثاني : أهمية التنافسية .

مما سبق يمكن استنتاج أهمية التنافسية من خلال ما يلي : [3]

- الانتقال من الخبرات الماضية المكتسبة والسعي نحو خبرات حديثة .
- تساعد على ترك العمل بأساليب نمطية وتقليدية والانتقال الى أساليب مرنة ومتطورة تتواكب مع الأساليب المعتمدة من قبل المنافسين .

---

1 عمار بوشناق، الميزة التنافسية وتغير قواعد اللعبة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص: 10-11

2 إسماعيل الزغلول ، محمد الهزايمة ، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، تحرير علي توفيق الصادق ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، 1999 ، ص: 172 .

3 رزوخي فيروز ، سكر فاطمة الزهراء ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجية التنافسية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 8-9 نوفمبر ص: 6 .

- التنافسية تؤدي الى الرخاء والازدهار اللذان ينعكسان بدورهما على الاقتصاد .
- التنافسية تؤدي الى دعم الموارد البشرية من أجل خلق معارف جديدة مما يسهم في التنمية الاقتصادية .
- التنافسية تؤدي الى تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع .
- التنافسية أدت الى ارتفاع مستويات الجودة والنوعية لتلبية رغبات وحاجيات العملاء .
- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمية بعد حركة انفتاح الأسواق ..
- يشير تقرير التنافسية العالمي ، الى أن التنافسية تعطي فرصة للدول الصغيرة للخروج من محدودية السوق الى رحابة السوق العالمي
- تنمية واستثمار القدرات التنافسية للمؤسسات في كل ما يميزها عن المنافسين من وجهة نظر العملاء الحاليين والمرتقبين .
- استباق المنافسة بتطوير المنتجات والخدمات والأساليب المستخدمة سعيا الى كسب ثقة وولاء العملاء ، ومن ثم الاهتمام بالبحوث والتطوير واستثمار الطاقات الفكرية والإبداعية للموارد البشرية كإحدى أهم الركائز للمؤسسات في عملياتها التنافسية

المطلب الثاني : دوافع ظهور المنافسة والعوامل المؤثرة في تطور المنافسة .

الفرع الأول :دوافع ظهور المنافسة في الأسواق الحديثة .[1]

كانت اقتصاديات الدول في وقت ما تتميز بالحماية ومنعزلة عن البيئة الدولية المتغيرة ، إلا أنه بعد فترة طويلة من الزمن لم بعد في مقدور أي اقتصاد دولة النجاة والفرار من الدخول الى حلبة التنافس الدولي ، وهذا راجع الى فعل العولمة وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الأسباب ومن هذا المنطلق صار لزاما على الدول

1 عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، 1998 ، ص : 145–146 .

الاستجابة وكذا تأهيل اقتصاداتها للاندماج في هذا المسار العالمي للحفاظ على منتجاتها وحماسة المستهلكين والكثير من الدوافع الأخرى . وفيما يلي نذكر أهم الدوافع التي فرضت منطق الاستجابة للمنافسة كما يلي:

1. **العولمة :**

من الصعب جدا إيجاد أو ‘طاء تعريف موحد لظاهرة العولمة ، فهي ذات مقاربات كثيرة ومداخل شتى تجعلها من الصعب وضعها في إطار موحد ، إلا أنه يمكن إعطاء بعض التعريفات لها التي تعطينا صورة أوضح ، ونقول بأن العولمة وتعريفها ارتبطا أساسا كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية ، زادت من تقارب العالم وضيق أفقه مما أدى الى زيادة الوعي بما يحدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود ، أين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية وترابطت المجتمعات . والعولمة الاقتصادية هي الأخرى كانت نتيجة تطور اقتصادي سياسي ، بدأت معالمها الكبرى في النضوج بسرعة أكبر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وسقوط مصداقية الفكر الاقتصادي في الإتحاد السوفياتي سابقا ، وهو ما أتاح فرصة دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي ، والقضاء على الثنائية الإيديولوجية التي ظلت لعقود عدة تقسم الاقتصاد العالمي الى شطرين متعادلين ،كما يشير مصطلح العولمة الاقتصادية بصورة أدق الى أنها : عملية تعميق مبدأ التماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي .وهنا بدأ تأثير العولمة على المنافسة داخل القطاعات وبين اقتصاديات الدول .

2. **الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات :**[1]

1 عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، المرجع نفسه ، ص :146 .

تطلق عدة تسميات لهذا النوع من الشركات كالشركات العالمية والشركات غير الوطنية ، وأقرت الأمم المتحدة تسمية الشركات "الشركات العابرة للقارات" وكان ذلك في سنة 1974 وأنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ثم أنشـــأت عان 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراســـة نشـــاط هذه الشركات.

كما تم إطلاق التعريف التالي حولها كما يلي : كيان اقتصـــادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فرع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة ، وتخطط لكل قرارها تخطيطا شاملا ، ومع ظهور هذه الشـركات والتي تقلت نشـاطها عبر الجدود والى الأسـواق الأخرى الناقلة معها التكنولوجيا والمنتجات الجديدة ومزاحمة أسواق وشركات الدول المستقبلة كان له الأثر البلغ على المنافسة

3. التطور العلمي ومستويات التكنولوجيا :

يتمثل المفهوم العلمي للتكنلوجيا في انها : تطبيق العلوم الحديثة على الإنتاج ووســـائله ، أي تطبيق كل ما هو مستحدث وجديد في العلوم النظرية لأن العلم يقوم بإمدادنا بالمعرفة والفهم الأساسي للحقائق ، كما أن التكنولوجيا تعتمد على الاستفادة من هذه المعرفة وتطبيقاتها في المجالات المختلفة . وبناءا على هذا التعريف ، كان التطور العلمي والتكنولوجي الأثر البالغ على المنافسة وتطورها الكثير ، لأن الثورة التكنولوجية بشكل كبير أدت الى التطبيق الفوري تقريبا لنتائج الأبحاث والإضافات المتعلقة بالإنتاج بل وحتى الاكتشافات أحيانا ، مما اثر إيجابا على تصاميم المنتجات وجودتها حيث أصبحت الفترة بين الحصول على نتيجة جديدة وتجسيدها في شكل منتجات قصير جدا مما أثر على حدة المنافسة داخل القطاعات ، حيث سارعت الكثير من المنظمات للرد بالمثل حتى تحافظ على مكانتها السوقية بل وتحسينها من خلال مواكبة هذه التطورات وتقديم ميزة تنافسية لتدعم بها تنافسيتها .

4. استجابة المؤسسات لرغبات العملاء :

عندما يرغب العملاء في تلبية حاجات جديدة لديهم أو تغيير أولوياتها فإن هذا يدفع المؤســـسة الى إجراء تعديلات على ميزتها التنافسية وتنمية مزايا تنافسية جديدة ، خاصة وإن العلاقة التي أصبحت تربط بين المنتج والمستهلك هي

علاقة تأثير وتأثر متبادل لأنه لم يعد من الممكن تصـــور وجود رغبة لا يتم إشـــباعها ومن هذا المنطلق ، فالتقلبات الكثيرة والسريعة أحيانا في أذواق وتوجهات العملاء اجبر المؤسسات الاستجابة لرغباتهم فعلى عكس ما كان سائدا حيث كانت المؤسسات تنتج بمعزل ن العميل ، صار لزاما عليها في هذه البيئة المتغيرة الجديدة أن تستجيب لرغبات العملاء وتقلبات اذواقهم كذلك ، حيث صار العميل هو المحل الحقيقي لنجاح المؤسسة والتميز ومع ظهور ما يعرف بالاستجابة لتقلبات رغبات العملاء زادت معه الحاجة الى المنافسة .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في تطور المنافسة .

أثرت التغيرات في مجال الأعمال بشكل كبير في الأداء التنافسي للمؤسسات وبالتالي في مقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية ، وهند هذا المستوى يمكن عرض أهم العوامل المساهمة في نمو المنافسة والتي قمنا تقسيمها على أساس مصادرها .[1]

1. **العوامل الاقتصادية والتجارية :**

نجد ضمن هذه المجموعة من العوامل العناصر التالية :

- عولمة الاقتصاد والتجارة وما أزجر عنها من تحريك الأبيات السوق وإطلاق لحرية المنافسة وتفعيل لقوى العرض والطلب وعولمة الأسواق والمنافسة .
- تعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما يسمح برفع كفاءة أداء المؤسسات وتوجيهها نحو تطبيق الأساليب الحديثة في السوق .
- تسارع التغيرات الاقتصادية وما نتج عنها من ظهور لبرامج اقتصادية تعمل على إرساء قواعد الوق والمنافسة .

---

1 طال مريم ، تحديد مكونات هيكل وشكل منافسة المنافسة في النظريات الاقتصادية وإستراتيجية المؤسسة ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف –الجزائر ، 8–9 نوفمبر 2010 ، ص 05–04 .

2. **العوامل التكنولوجية** : تضم هذه المجموعة العناصر التالية :

- التركيز على عمليات ونظم التصنيع الحديثة القائمة على الفكر والابتكار والتطوير المستمر والسريع والاعتماد على تكنولوجيا عالية المستوى والتكيف لإنتاج منتجات متنوعة بأحجام كبيرة مما يؤدي الى تزايد معدلات الإنتاجية بدرجة أكبر .
- التركيز على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وما ينجر عنها من أحداث لتغيير وطوير على مستوى المؤسسة ككل وليس على مستوى منتج معين ، الى جانب الاهتمام بحاجات وأولويات المستهلك بهدف إيجاد مكان في البيئة التنافسية .
- التركيز على القدرات والكفاءات المحورية وما تحققه من مزايا تنافسية وبالتالي توسيع دائرة التنافس .
- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تسهل عملية اتصال المؤسسات بالمستهلكين خاصة فيما يتعلق بالإعلان عن المنتجات وما ينتجه من منافسة بينها على كسب الزبائن .

3. **العوامل التسويقية** : يمكن ذكر أهمها في العناصر التالية :

- التقسيم الشديد للأسواق وما تبعه من ظهور لفئات جديدة من المستهلكين لها حاجات مختلفة
- نضج المستهلكين وتوفرهم على درجة من الوعي في محاولة لتعظيم المنافع والبحث عن أفضل البدائل بأقل التكاليف ، مما أتاح المجال للمؤسسات على التنافس على خدمتهم بأفضل الطرق .
- الاعتماد المتزايد على تسويق الخدمات والعلاقات في تحقيق التميز والتفوق التسويقي .
- التوجه نحو فلسفة الوقت المحدد حيث تبرز في هذا المحور أهمية إدارة الوقت .[1]

1 طال مريم ، تحديد مكونات هيكل وشكل منافسة المنافسة في النظريات الاقتصادية وإستراتيجية المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ، ص:06 .

المبحث الثالث : الميزة التنافسية ومحدداتها في المؤسسات الاقتصادية .

تتفق مختلف الدراســـات على أن مفهوم الميزة التنافســـية يعتبر امتدادا وتطورا لفكرة الميزة النســـبية في التجارة الدولية لريكاردو التي بموجبها أن الوفرة النســـبية لعوامل الإنتاج الموروثة هي التي تحدد طبيعة التعامل التجاري بين الدول القائم على اختلاف ميزتها النسبية .

والميزة التنافسية لا ينظر لها على كونها شيء مادي تمتلكه المنظمة أو تحصل عليه عن طريق الشراء ، بل يمكن القول بأنه خليط من كل ذلك فضـــلا عن تطيفه بما يتوافق مع توجه المنظمة الإســـتراتيجي ، والأهداف المطلوب تحقيقها فالتالي أنها تعبر عن حالة التفرد التي تكون بها قياسا بغيرها من المنافسين وهذا يقودنا الى القول بأن أي منظمة صغيرة أو كبيرة يمكنها أن تكتلك الميزة التنافسية شريطة أن تسخر إمكاناتها وقدراتها في الاستثمار الصحيح للفرص المتاحة بالسوق ، قياسا بغيرها من المنافسين .

المطلب الأول : تعريف الميزة التنافسية وأنواعها .

الفرع الأول : تعريف الميزة التنافسية .

إن الميزة التنافســـية تخضـــع الى اجتهادات مختلفة تجاه النظر إليها والتركيز عليها ، وهذا ما يعكس صـــعوبتها ودرجة تعقدها واختلافها من منظمة الى أخرى ن منظمة الى أخرى في كيفية اســـتخدامها أو التعامل معها ، ومن أهم التعاريف الخاصة بها هي :

- **مايكل بورتر (M.PORTER)**: " الميزة التنافسية هي محور أداء الشركات في سوق المنافسة ، ويشرح بورتر هذا التعريف على أنه قدرة امتلاك المؤسســة الفرصــة على تخفيض التكاليف وتنويع حافظة الأنشــطة وكذلك سياسة تركيز ناجحة .[1]

1 ريتشادر بي روموليت ، ماهي الميزة التنافسية في العالم ، ورقة عمل ، جامعة كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2003 ، ص: 0102

- **دويلي (DOYLE)** : قابلية المؤسسة على إتباع حاجات ورغبات الزبائن بشكل أفضل من منافسيها في السوق.[1]

رغم تعدد التعاريف ولكن يبقى مفهومها بصفة عامة أن الميزة التنافسية ترتبط أساسا بالأداء المتحقق من المنظمة والعاملين فيها ، وبالتالي لا يمكن أنه تبنى أو تمتلك أية منظمة ميزة تنافسية دوت أن ترتقي بأدائها الى المستوى الذي تتفوق فيه على المنافسين الأخرين ولمدى زمني مناسب ، وقد يطول أو يقصر تبعا لقدرتها في الحفاظ وإدامة ميزتها التنافسية .وتتمتع بالخصائص التالية :

- تبنى على اختلاف وليس على تشابه .
- يتم تأسيسها على المدى الطويل باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية .
- عادة ما تكون مركزة جغرافيا .[2]
- نتاج جهود الإدارة والابتكار والتطوير على عكس الميزة النسبية حتى تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :
  - حاسمة بحيث تمنح الأسبقية والتفوق على المنافسين .
  - يمكن الدفاع عنها خصوصا عند محاولة تقليدها .
  - مستديمة أي إمكانية استمرارها خلال الزمن بمعنى أن تكون لها دور .

---

1 ردينة عثمان يوسف ، بحوث التسويق ، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص: 122 .

2 عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية مصادرها وتنمينها وتطويرها ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية ، الخروبة – الجزائر ، 2002 ، ص:15

تضمن هذه الشروط مجمعة فعالية الميزة التنافسية ، لان كل الشروط مرهون بالأخر حيث شرط الحسم مقرون بشرط الاستمرارية وهذا الأخير مقرون بشروط إمكانية الدفاع ، فكيف لها أن تستمر وهي هشة يمكن إلغائها وكيف لها أن تكون حاسمة وهي لم تستمر طويلا .

الفرع الثاني : أنواع الميزة التنافسية

يختلف تقسيم أنواع الميزة التنافسية حسب الزاوية التي ينظر إليها ، يمكن تقسيم أنواعها من المنظور الزمني لها ، وكذلك يمكن تقسيم أنواعها حسب تقييم المنتج وتميزه .

1-المنظور الزمني في تقسيم الميزة التنافسية : إن مفهوم الميزة التنافسية يعتمد على الكيفية التي تستطيع المنظمات بها خلق قيمة اقتصادية أكبر مقارنة مع المنافسين ، هذه القيمة التي يجب أن يلمسها من جانب العملاء والتي تتعكس على نوعية السلعة أو الخدمة المقدمة إليهم ومن جانب أخر تلمسها المنظمات وتتمثل بالعوائد التي تكسبها من وراء زيادة حصتها السوقية .[1]

والسؤال الذي يطرح هنا هل أن الميزة التنافسية لها ارتباط بالعنصر الزمني ؟ والجواب أن هناك نوعان أساسيان من الميزات التنافسية هي الدائمة والمؤقتة ، وهاذان النوعان يتوزعان في الأنواع الثلاثة من المزايا التنافسية والتي يمكن تحديدها بما يلي :

1-1 التماثل التنافسي أو الضرورة التنافسية : (COMPETITIVE NECESSITY)

1 غسان عيسى العمري وسلوى أمين السامرائي، نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل إستراتيجي معاصر)،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى ، عمان-الأردن ، 2008 ص:145.

والتي قصد بها تلك الميزة التي تمتلكها المنظمات وتساهم في خلق نفس القيمة الاقتصادية الموجودة لدى المنافسين ، مثال على ذلك إن نظام المعلومات الإستراتيجي الذي استخدمته إحدى المنظمات هو بمستوى نظام معلومات الإستراتيجي الذي تمتلكه المنظمات الأخرى .

2-1 التنافس غير المميز : (COMPETITIVE DISADVANTAGE)

ويقصد به ذلك التنافس الذي لا يحقق ميزة تنافسية ، حيث المنافسة التي تخوضها المنظمات لا تساهم سوى في خلق قيمة أقل من المنافسين وهذه تكون على نوعين دائمين ومؤقتة حيث الأولى تبقى لمدة زمنية طويلة والثانية لمدة قصيرة .

3-1 الميزة التنافسية : (COMPETITIVE ADVANTAGE)

في ضوء هذه الميزة التي قد تأتي من وراء استخدام نظام المعلومات الإستراتيجي مثلا قد تحقق المنظمة قيمة اقتصادية أكبر من الميزة لدى المنافسين نتيجة للاستخدام المبدع والخلاق للنظام وهذه إما تكون دائميه أو مؤقتة .



الشكل رقم (01) : أنواع المزايا التنافسية من المنظور الزمني له

المصدر : عطية صلاح السلطان ، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة ، ورقة عمل مقدمة ندوة " تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجي والمنعقدة في جمهورية مصر العربية -القاهرة- 2007 ، ص:05

إن هذا النموذج يوضح لنا أن المنظمة تكون في أفضل حالاتها عندما تحقق ميزة تنافسية وفي أسوأ حالاتها عندما تحقق قيمة اقتصادية لعملائها أقل من المنافسين ، أما الحالة الوسط هو عندما تكون بمستوى المنافسين .

2- أنواع الميزة التنافسية حسب تمايز المنتج :يرى مايكل بورتر إن الميزة التنافسية تنقسم الى نوعين من حيث تمايز المنتج وهما :

2-1 التميز في التكلفة : (COST ADVANTAGE): تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين ، هذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة فقدرة الشركة على تصميم ، تصنيع ، وتسويق منتج أقل من الشركات المنافسة لها يؤدي في النهاية الى تحقيق عوائد أكبر ولتحقيق هذه الميزة فإنه لا بد فيهم الأنشطة الحرجة في حلقة أو سلسلة القيمة للشركة والتي تعد مصادرا هامة للميزة التنافسية وكذلك بمراقبة عناصر تطور التكاليف ويكون ذلك كالاتي :[1]

- **مراقبة الحجم** : إن تحقيق اقتصاديات الحجم أو بما يسمى كذلك اقتصاديات الوفرة يساعد المؤسسة من تخفيض تكاليفها فتوسيع حافظة الأنشطة وامتلاك وسائل إنتاج جديدة وتوسيع الأسواق المستهدفة واكتشاف أسواق جديدة كل يساعد على تحقيق ما يسمى باقتصاديات الحجم وبالتالي تخفيض التكاليف .
- **مراقبة الإلحاق** : وتتم إما بتجميع بعض الأنشطة المهمة والمنتجة للقيمة وذلك قصد استغلال الإمكانيات المشتركة أو تحويل معرفة كيفية العمل في تسيير نشاط منتج للقيمة الى وحدات إستراتيجية تمارس أنشطة مماثلة

1 غسان عيسى العمري وسلوى أمين السامرائي نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل إستراتيجي معاصر)،مرجع سبق ذكره ص 147 .

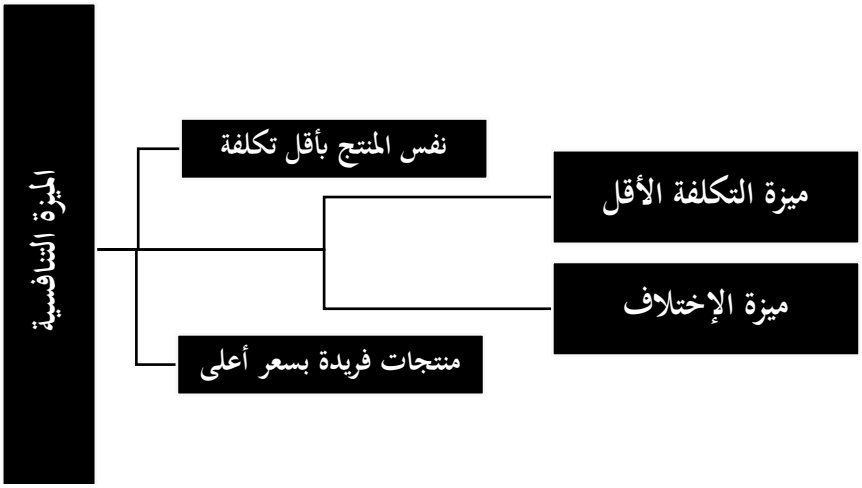
- **مراقبة الروابط** : يمكن للمؤسسة أن تخفض من تكاليفها إذا تمكنت من تعزيز علاقتها بالروابط والقنوات الموجودة بين الأنشطة المنتجة للقيمة من جهة واستغلالها على أحسن وجه ، وقد تلجأ المؤسسة الى التنسيق مع الموردين وقنوات التوزيع لاستغلال الروابط الموجودة شريطة أن تقبل اقتسام الأرباح الناجمة عن الروابط معهم .
- **مراقبة التعلم** : التعلم هو نتيجة للجهود المتواصلة والمبذولة من قبل الإطارات والمستخدمين على حد سواء ، لذلك يجب ألا يتم التركيز على التكاليف اليد العاملة فحسب بل يجب أن يتعداه الى تكاليف النفايات والأنشطة الأخرى المنتجة للقيمة فالمسيرون مطالبون بتحسين التعلم وتحديد أهدافه .
- **التميز عن طريق الاختلاف أو التفاضل** : (ADVANTAGE DIFFERNCIATION :معناه قدرة الشركة على تقديم منتج متميز وفريدا وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك جودة أعلى ، خصائص خاصة المنتج ، خدمات ما بعد البيع ، لذا يصبح من الضروري فهم المصادر المحتملة لتمييز المنتج من خلال أنشطة حلقة القيمة وتوظيف قدرات وكفاءات الشركة لتحقيق جوانب .[1]
- **إستراتيجية القيادة بأقل تكلفة** (COST LEADERSHIP STRATEGY): وفيها تكون إستراتيجية الشركة هي تقليل التكلفة ولكن مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة وذلك كالمنتجات الصينية والفرق هنا يكمن مع إستراتيجية التكلفة السالفة الذكر وإنه التميز في التكلفة يعني إنتاج بأقل تكلفة بنفس المستوى وجودة الإنتاج .
- **إستراتيجية التمييز** (STRATEGY DIFFERENCIATION): وفيها تكون إستراتيجية الشركة أن تقدم منتجات أو خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد ومثال عن ذلك أغلب منتجات شركة SONY .

---

1 غسان عيسى العمري وسلوى أمين السامرائي، نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل إستراتيجي معاصر)،مرجع سبق ذكره ص: 148 .

- **إســـتراتيجية التركيز** (FOCUS STRATEGY) : تهدف هذه الإســـتراتيجية الى بناء ميزة تنافســـية والوصول الى مواقع أفضل في السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين ، أو بالتركيز على سوق جغرافي محدود أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج شريحة محدد من العملاء .[1]

في هذه الإستراتيجية تركز المنظمة على شريحة معينة من السوق وتحاول تلبية طلبياتهم وبالتالي فإن المنظمة في هذه الحالة تهدف الى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر كلاهما .



الشكل رقم (02) أنواع الميزة التنافسية

المصدر : عطية صلاح السلطان ، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة ، ورقة عمل مقدمة ندوة " تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجي والمنعقدة في جمهورية مصر العربية –القاهرة– 2007 ، ص:07.

المطلب الثاني : محددات الميزة التنافسية وأبعادها.

الفرع الأول : محددات الميزة التنافسية .

تتحدد الميزة التنافسية للمنظمة انطلاقا من بعدين هامين هما :

---

1 عرابة الحاج وتيمجغدبن نور الدين ، وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية ، مداخلة الى الملتقى الدولي :المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة الشلف–الجزائر ،**27–28** نوفمبر **2007** ، ص:**10**

1- **حجم الميزة التنافسية** : يتحقق لميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا ما أمكن للشركة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تميز المنتج في مواجهة شركات المنافسة ، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر من الشركات المنافسة للتغلب عليها أو تحييد أثرها .[1]

2- **نطاق التنافس** : يعبر النطاق عن مدى إتباع أنشطة وعمليات الشركة بغرض تحقيق مزايا تنافسية ، فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يخفق وفورات في التكلفة عن الشركات المنافسة ، ومن أمثلة ذلك الاستفادة من تقديم تسهيلات إنتاج مشتركة ، خبرة فنية واحدة ، أو صناعات مترابطة ، وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات المدى وخاصة في حالة وجود علاقات متداخلة بين القطاعات السوقية أو المناطق التي تغطيها عمليات الشركة وهناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية وهي :[2]

أ. **القطاع السوقي** : يعكس مدى تنوع مخرجات المنظمة وكذا تنوع الزبائن الذين يتم خدمتهم ، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق .

ب. **درجة التكامل الأمامي أو النطاق الرأسي** : يشير الى درجة أداء المنظمة لأنشطتها ، سوآءا أكانت داخلية أو خارجية فالتكامل الأمامي المرتفع مقارنة بالمنافس قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز .

ج. **النطاق الجغرافي** : يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدوال التي تنافس فيها الشركة ، ويسمح النطاق الجغرافي للشركة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة وتبرز مدى أهمية هذه الميزة النسبية للشركة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي أو كوني ، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل ركن من أركان العالم .

---

1 نبيل محمد مرسي ،إستراتيجيات الإدارة العليا (إعداد – تنفيذ – مراجعة) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية –مصر ، 2006 ، ص:98 .

2 فايزة بريش ، دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، البليدة – الجزائر ، 2014 ، ص: 17-18

د. **نطاق الصـــناعة** : يعبر عن مدى الترابط بين الصـــناعات التي تعمل في ظلها الشـــركة ، فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة ، فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجي أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها الشركة .

الفرع الثاني : أبعاد الميزة التنافسية .

إن شركات التسويق الجيدة تكسب العملاء وتحافظ عليهم وتنميهم عن طريق إنتاج قيمة ممتازة للعملاء ولتحقيق ذلك تعمل الإدارة في الشركة الصناعية على تحقيق الميزة التنافسية للشركة من خلال ما تقدمه من منتجات تحقق حاجات ورغبات الزبائن أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها الزبائن من تلك المنتجات وبين صناعة الميزة التنافسية وخلق القيمة المضافة نجد أن الميزة التنافسية عدة أبعاد قد يشاهدها الزبون في شيء ملموس على المنتج أو المؤسسة في شكل أرباح أو قنوات التوزيع ....، وأبعاد الميزة التنافسية هي:[1]

1. **بعد الكلفة** : يؤكد DILWORTH على أن أي شـــركة عليها أن تركز على بعد الكلفة من أجل أن تجعل تكاليف إنتاج وتسويق منتجاتها أدنى من الشركات المنافسة لها ، ويرى بأن الشركات التي تسعى للحصول على حصة سوقية أكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتفوقها هي التي تقدم منتجاتها أدنى من المنافسين .

ويبين SLACK بأن الكلفة الأقل هي الهدف العملياتي الرئيســي للشــركات التي تتنافس من خلال الكلفة ، ويوضح KARAJEWSKY AND RITZMAN بأن تخفيض سعر المنتجات يساهم في زيادة الطلب عليها ، فضلا عن أنه قد يخفض من هامش الربح إذا لم تنتج الشركة منتجاتها بتكاليف منخفضة ويمكن القول هنا أن بعد الكلفة يعد من الركائز الأســاســية في نجاح شــركة وتفوقها من خلال تمكينها من الوقوف أمام

1 فايزة بريش ، دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، البليدة – الجزائر ، 2014 ، ص: 19

الشركات المنافسة ومساعدتها في الوصول الى أسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية لمنتجات الشركة في السوق ، ,إن عدم اهتمام الشركة بتخفيض كلفها قد يكون السبب وراء تدهورها وانسحابها من منتجات وأسواق عالمية [1].

2. **بعد الجودة** : يؤكد HEIZER AND RENDER على أن حصول الشركة على القيمة المتوقعة التي تتناسب مع رسالتها يتطلب منها تحديد توقعات الزبائن ورغباتهم عن الجودة والعمل على تحقيقها ، وإن الجودة تعد من المزايا التنافسية المهمة والتي تسير الى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن ، ويشير الى أن الزبائن يرغبون بالمنتجات بالجودة التي تلبي الخصائص المطلوبة من قبلهم ، وهي الخصائص التي يتوقعونها أو يشاهدها في الإعلان فالشركات التي لا تقدم منتجات بجودة تلبي حاجات ورغبات الزبائن وتوقعاتهم لا تتمكن من البقاء والنجاح في سلوك المنافسة ، ويمكن إعطاء مفهوم لبعد الجودة بأنها " الجودة يعني تعني القدرة على تقديم منتجات تتطابق مع حاجات ورغبات الزبائن وإن الجودة تعني النظرة الأفراد المختلفة أو النظرة المختلفة للشركة مقابل التوقعات المختلفة للأفراد ، حيث إن خصائص المنتج ستقابل رضا الزبون .

مما تقدم نفهم بأن بعد الجودة يعد من ركائز نجاح الشركة في الأعمال من خلال تقديم منتجات بمواصفات تحقق أو تفوق متطلبات الزبائن لإرضائهم ومن ثم إسعادهم وهذا يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركة في السوق .

3. **بعد المرونة** : يصف DILWORTH المرونة بأنها الأساس لتحقيق الميزة التنافسية للشركة من خال الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في تصميم المنتجات وبما يلائم حاجات الزبائن ، ويبين RUSSELL AND TAYLOR ، بان المرونة تعني القدرة على إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات وإدخال منتجات جديدة وتعديل المنتجات الموجودة بسرعة فضلا عن الاستجابة لاحتياجات الزبون ، ويوضح

---

1 فيليب كوتلر وجاري أرمسترونج ، ترجمة سرور على إبراهيم سرور ، أساسيات التسويق ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض–السعودية، 2007،ص:961

بأن بعد المرونة يعد من الأبعاد المهمة وتعني قابلية الشركة على تقديم منتجات متنوعة في الوقت المطلوب ، فضلا عن قدرة الشركة من تطوير المنتجات القائمة وتحسين عملياتها لتقديم منتجات جديدة

ويبين SLACK، بأن المرونة تعني قدرة الشركة على تغيير العمليات الى طرائق أخرى وهذا ربما يعني تغيير أداء العمليات وكذلك تغيير طريقة ووقت أداء العمليات فالزبون يحتاج الى تغيير العمليات لتوفير أربع متطلبات هي :

- **مرونة المنتج** : وهي قدرة العمليات على تقديم منتجات جديدة أو معدلة
- **مرونة المزيج** : وتعني قدرة العمليات لإنتاج مزيج من المنتجات .
- **مرونة الحجم** : وتعني قدرة العمليات على التغيير في مستوى الناتج أو في مستوى نشاط الإنتاج لتقديم أحجام مختلفة من المنتجات .
- **مرونة التسليم** : وتشير الى قدرة العمليات لتغيير أوقات تسليم المنتجات .

بالاعتماد على ما تقدم نرى بأن بعد المرونة أصبح ميزة تنافسية مهمة لأي شركة صناعية تريد النجاح والبقاء والنمو في عالم الأعمال وذلك من خلال قيامها بالتغيير والاســـتجابة لحاجات ومتطلبات الزبائن من المنتجات بأقل جهد ووقت ممكن .[1]

4. **بعد التسليم** : يوضح BRAGMAN، إن بعد التسليم هو بمثابة القاعدة الأساسية للمنافسة بين الشركات في الأسواق من خلال التركيز على خفض المهل الزمنية والسرعة في تصميم منتجات جديدة وتقديمها الى الزبائن بأقصر وقت ممكن ، وأضاف عندما تريد أداء العمل بسرعة يعني هذا تخفيض الوقت الذي يستغرقه عند استلام طلبات الزبائن للمنتجات وتلئمهم تلك المنتجات بشكل نهائي وأشار بأن هناك ثلاث أسبقيات لبعد التسليم تتعامل بالوقت وهي :

---

1 فيليب كوتلر وجاري أمسترونج ، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور ، مرجع سبق ذكره ، ص:962 .

- **سـرعة التسـليم** : تقاس هذه السـرعة بالوقت المسـتغرق بين اسـتلام طلب الزبون وتلبية الطلب والذي يسمى بوقت الانتظار ، ومن الممكن زيادة سرعة التجهيز بتقليل وقت الانتظار .
- **التسليم بالوقت المحدد** : ويعني تسليم طلبات الزبائن في الوقت المحدد لهم من قبل الشركة .
- **سـرعة التطوير** : وهي سـرعة تقديم منتج جديد وتقاس سـرعة التطوير بالوقت بين توليد الفكرة وحتى التصميم النهائي للمنتج وتقديمه الى السوق .

اتسـاقا مع ما تقدم نرى بأن بعد التسـليم يعد من أبعاد التنافس المهمة بين الشـركات ، ويشـير الى تسـليم المنتجات للزبائن حسـب الوقت المحدد لهم من قبل الشـركة ، ويعبر هذا البعد عن قدرة العمليات على مواجهة طلبات الزبائن وتسليمها لهم في وقت محدد وهذا يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركة في السوق ..

المطلب الثالث : قياس الميزة التنافسية

تكون المنظمة بحاجة الى معرفة حجم الميزة التنافسية التي تمتلكها ويتم ذلك عبر مقاييس مختلفة تتأثر بالآتي :

1. **المقاييس النوعية** : تنصـب هذه المقاييس على أسـاس مدى درجة رضـا الزبون عن منتجات الشـركة قياسـا بالمنافسـين الأخرين ، ويمكن للزبائن أن يدركوا جودة المنتجات المقدمة لهم من خلال التمييز بين عدد من المستويات المختلفة النوعية والتي تمثل الميزة التنافسية وهي :[1]

- **النوعية المتوقعة** : وهي تلك الدرجة من النوعية التي يرى الزبون وجوب وجودها في المنتج : وهو أمر يصـعب تحقيقه في الغالب بسبب التباين والاختلاف بين خصائص وحاجات ورغبات الزبائن .
- **النوعية المدركة** : وهي تلك الدرجة من النوعية التي يكتشفها الزبون عند اقتناءه أو حصوله على المنتج وقد تكون أكثر أو أقل مما تتوقعها مما ينعكس على درجة رضاه من عدمه .

---

1 ثامر البكري ، إستراتيجيات التسويق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 200 .

- **النوعية القياسية** : ذلك المستوى من النوعية التي تقدمها الشركة والتي تتطابق مع المواصفات الأساسية المحددة من قبلها مسبقا والمخطط لها .

2. **المقاييس الكمية** :

وهي المقاييس الأكثر اعتمادا من قبل المنظمة في قياس الميزة التنافسية وترتبط أساسا بالأداء المالي للمنظمة في السوق ويتم ذلك عبر عدد من المؤشرات وأبرزها :

- **مقياس جودة المنتج النسبي** : يمكن اعتماد هذه المقاييس في المنظمات التي تتعامل بأكثر من منتج في السوق وبالتالي تحدد مستوى جودة منتجاتها قياسا بالمنافسين سوآءا كان ذلك بشكل يفوقها أو يساويها أو دونها ، ويعتمد في تحديد هذا المقاييس على أساس المردودات المتحققة من المبيعات أو التعويضات المدفوعة للمشترين وكما يتضح كالاتي :
  - **المنتجات الجديدة النسبية** :وتعبر عن مقدار إسهام وتأثير المنتجات الجديدة في القوة التنافسية والمبيعات المتحققة الى إجمالي مبيعات الشركة وما تحققه ، وبالتالي من ميزة تنافسية مضافة الى الشركة حيث تشير الدراسات الى أن 30 % من أرباح الشركة المتحققة تأتي من خلال المنتجات الجديدة التي تطرحها الشركات في السوق .
  - **تكاليف التسويق** : وهي مجمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يتم إرفاقها على النشاط التسويقي بمجمله قياسا بالمنافسين ، وخير مؤشر على ذلك هو ما هو معتمد من طريقة تكافئ المنافسة في تقدير ميزانية النشاط الترويجي (الإعلان) في المنظمة .
    - **الحصة السوقية** : وهو مؤشر مهم في تقدير حصة المنظمة من المبيعات الى إجمالي مبيعات الصناعة ذاتها وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما تأشر قوة المنظمة في السوق .
    - **نسب الربحية** : وهي تلم المقاييس المالية التي تعبر عن نتائج الاعمال التجارية التي تقوم بها المؤسسة وبطبيعة الحال إن ارتفاع هذه النسب قياسا بالمنافسين يعطي مؤشر مهم على تحقيق الميزة التنافسية.

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح لنا أن التنافسية من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات وهي كسب مكانة بين الأقوياء في السوق، مما يدفع بهذه الأخيرة الى السعي وراء اكتساب قدرات وميزات تنافسية تنشأ بمجرد اكتشاف مصادر وطرق أكثر كفاءة وفعالية وإدراك العوامل التي من شأنها أن تأثر فيها وذلك لضمان رضا وولاء عملائها وتقييمها في ظل جو تنافسي مما يأهلها الى تحقيق التميز في المحيط التنافسي .

كما اتضح لنا أن المنافسة تتأثر بعدة عوامل وأبعاد تتحكم في حدتها في الأسواق والقطاعات وتمس هذه الأبعاد عدة مستويات.

الفصل الثالث

أثر تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط SOEXPLAST بسطيف (المؤسسة الأم)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم لمحة تاريخية عن مؤسسة البلاستيك والمطاط وكذلك أهم النشاطات التي تقوم بها، إضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي، في حين فهي تعتبر اختصاصية في تحويل البلاستيك والمطاط لأكثر من 40 سنة.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة البلاستيك والمطاط soexplast بسطيف المؤسسة (المؤسسة الأم)

نشأت المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط soexplast بسطيف بحكم قرار 19/ 10 / 1975 وهي إحدى الشركات التي لها تأثير كبير في الصناعة الجزائرية ، وهي اليوم لها فاعل كبير في الصناعة الجزائرية .

- إن المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط تابعة لمجمع سوناطراك منذ 17 / 04 / 1975
- إن المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط تتمتع بقدرة إنتاجية في حدود قدرة 40 ألف طن سنويا وتشغل أكثر من 1300 عامل .
- تتدخل مؤسسة البلاستيك والمطاط (soexplast) ضمن :[1]
  - التوظيف الفلاحي الغذائي (تغليف مرن ومتين)
  - الفلاحة (البيوت البلاستيكية والتقطير)
  - الري (شبكات الماء الصالح للشرب والتطهير)
  - البناء (العزل – المساكة – الصرف الصحي)

1 وثائق مقدمة من طرف وحدة سواكس بلاست بالمدية .

- المدرسي (غلافات الكراريس – الكتب – أدوات التسفير ....)
- الصناعات والمنشات المتنوعة .
- السباكة و التسلية .

- وتضع المؤسسة كل كفائتها الصناعية كرهان للإستجابة للطلبات المتطورة لزبائنها ، وبمهارة تشمل العديد من الصناعات سمحت لها بإقتراح حلول أكثر ملائمة للحاجات النوعية ، وهذا بفضل خبراء يعملون على إيجاد حلول فاجعة في مجال النوعية والإنتاجية .

1- مختلف أنواع البثق.
2- كل أنواع الدلهنة.
3- الحقن.
4- التمديد المستمر وغير المستمر للتريمودير سياسبل.
5- استرجاع النفايات البلاستيكية.
6- الصقل
7- الطلاء عن طريق الرش .
8- تصميم وإنتاج القوالب .
9- مختلف طرق تحليل المطاط

وكانت نتيجة إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط تقسم الى 5 فروع (مؤسسات) وبفضل تعدد مواقع الإنتاج والتوزيع وإنتشارها الجغرافي فإن المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط يمكنها أن توفر لزبائنها خدمة ممتازة وهي :

موقع الجزائر العاصمة

- ترونسوليمار : متخصصة في إنتاج المنتجات المحقونة ، الكمبوند ، الاكياس والأشرطة الفلاحية .
- تريسيبلاست : متخصصة في المطاط (أنابيب ،ل قطع مقلوبة ، أوراق وألواح محقونة ، وأقلام بلاستيكية)

موقع المدية (100كم عن الجزائر العاصمة)

- SOEXPLAST: متخصصة في الأقلام البلاستيكية والأشرطة المتنوعة.

موقع ذراع الميزان

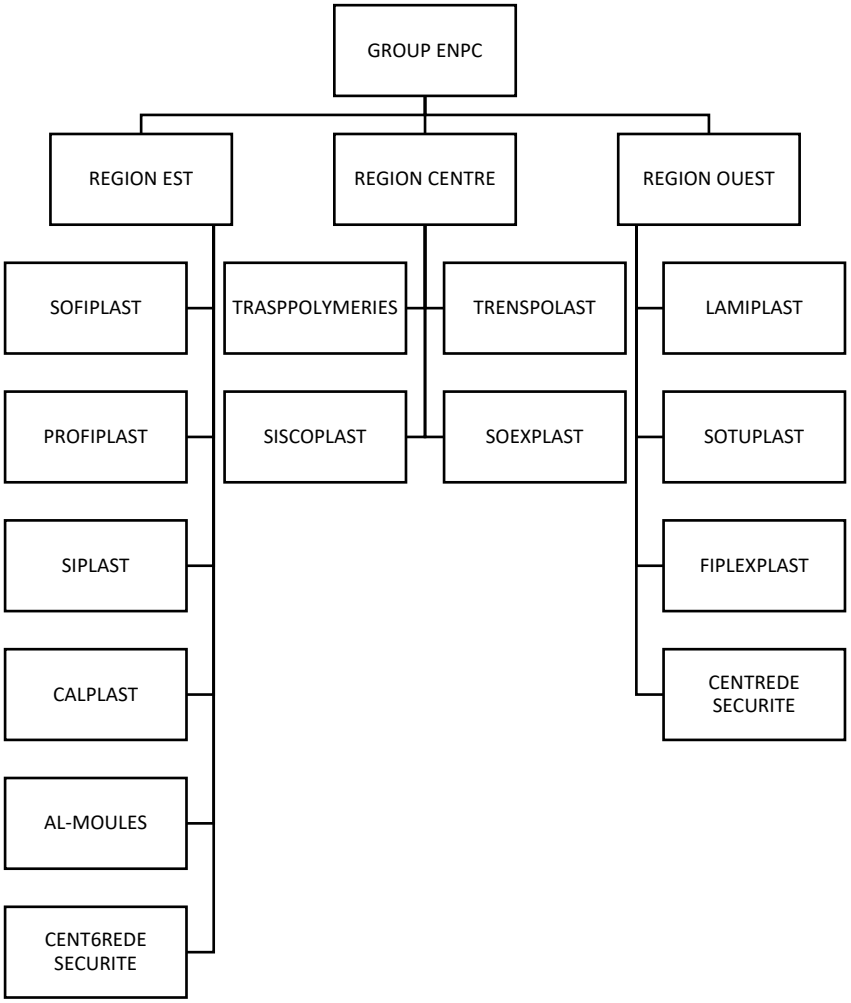
- سيسكو بلاست : متخصصة في صناعة الأدوات المدرسية ، المواد المحقونة ، أنابيب بالضغط المنخفض والضغط العالي .

موقع سطيف

- سوفيبلاست : متخصصة في بثق الأشرطة الفلاحية ، أشرطة التوظيب والتغليف .
- سيبلاست : متخصصة في المنتوجات المحقونة .
- كالبلاست : متخصصة في المنتجات المصقولة (غلافات الكراريس – جلود – صفائح المساكة) .
- ألمول : إنجاز وتهيئة القوالب والأدوات البلاستيكية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك زالمطاط

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك والمطاط



المطلب الثالث: تعريف مؤسسة البلاستيك والمطاط soexplast

- **تقديم وحدة soexplast بالمدية :**

تقع وحدة **soexplast** في المنطقة الصناعية غرب ولاية المدية ، التي تبعدها ب 3 كم وهي وحدة صناعية نشطة في معالجة البلاستيك وهي شركة اقتصادية عامة ، كما أنها شركة تابعة للشركة الوطنية للبلاستيك والمطاط ، نشأت عام 1981 وتبعد ب 80 كام عن الجزائر العاصمة والمتخصصة في إنتاج وتسويق أفلام متعددة الطبقات في صناعة التعبئة و التغليف المرن مع رأس مال قدره 347900.00 ولديها معدات تكنولوجية قادرة على صنع الأفلام ثلاثية الطبقية على ألات متطورة وعدات الطباعة .

تقوم بتصنيع المواد البلاستيكية الى منتجات أفلام ، التعبئة ، حقن صغيرة ، أنابيب ....

ويبلغ محيط soexplast 47727 م2 . ويتكون المصنع من عدة ورشات عمل تقع في الطابق الأرضي والطابق السفلي. وفيما يلي سوف نعرض أهم خطوات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص إنشاء الفرع :

- **الشكل القانوني S.P.A** الأمر رقم 95-24 ديسمبر عام 1995 بشأن حماية الممتلكات العامة و السلام الأشخاص المتعلقة به.
  - يصف التنفيذي رقم 96-153 مايو وضع الشروط اللازمة لتعليق أحكام SIE التي يفرضها الأمر 24-95
  - الأحكام القانونية التي تحكم مختلف الإجراءات و المشاريع ثم عرض المناقصة رقم 10 لسنة 10 سبتمبر 1997
  - التعميم الوزاري رقم 97-12-05 من 27 ديسمبر 1997
  - تعليمات من وزارة الداخلية رقم 46 لسنة 23 سبتمبر 1997 أي تسلمت المشروع عام 1997 تاريخ بعد التشغيل 1981

- الشركات التابعة 23-08-1999

وقد قامت الوحدة بإنجاز هذا المشروع بمساعدة بعض المؤسسات الوطنية:

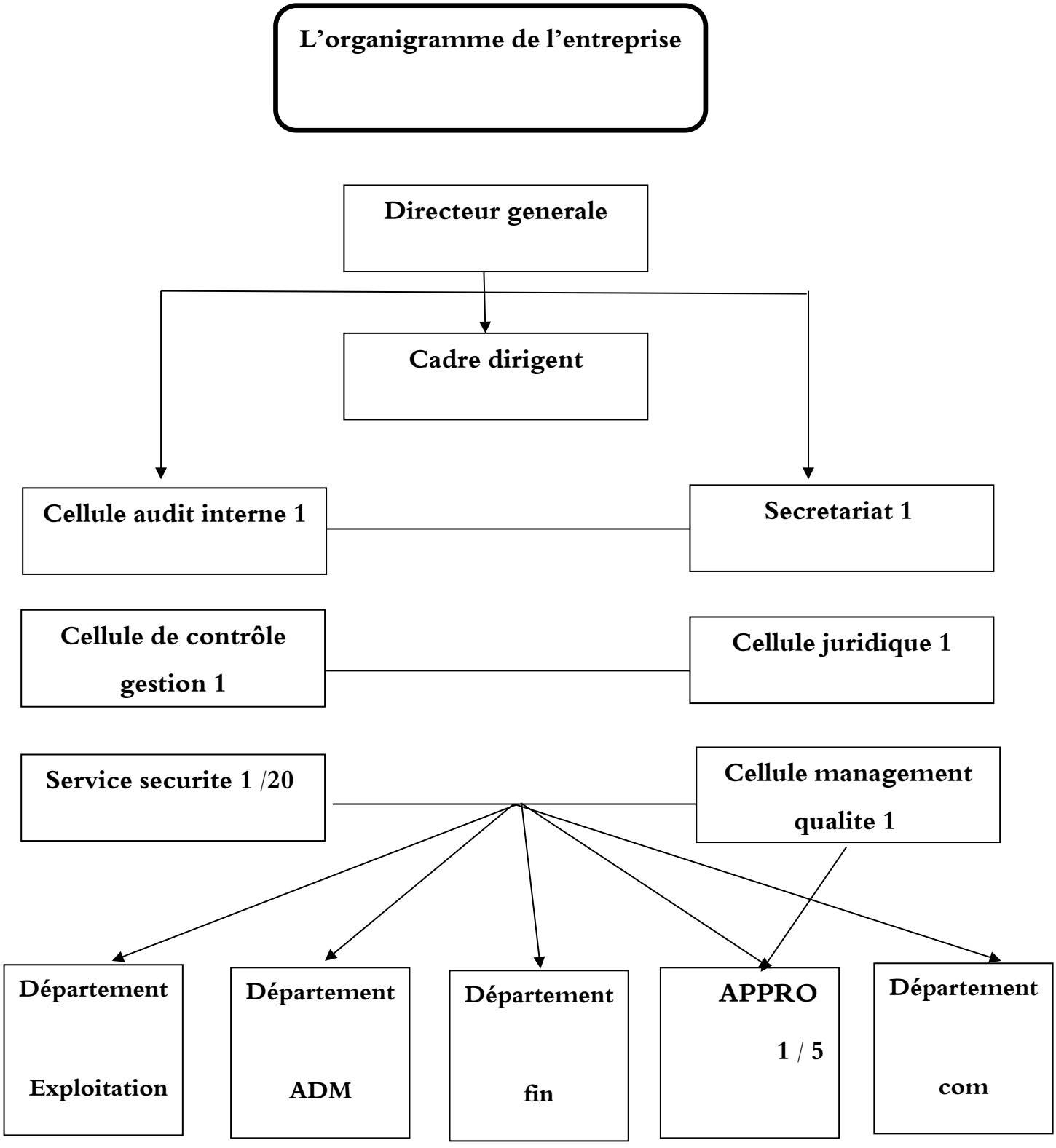
- الغاز و الكهرباء SONALGAZ
- الصناعات الكيميائية Sinc

القطاعات التي تتعامل معهم وحدة SESCPLAST

- ألبان الصناعية المجموعة Giplait
- الأملاح الوطنية لشركات Enqsel
- مطاحن الأغواط
- المياه الجزائرية A.D.E
- القطاع الصحي E.P.H
- النوم شركة الملابس ومخيم الجزائر EHCCA
- المعهد الفني لثقافات الصناعية ITCMI
- مفتوحة الكيمياء التعبئة و التغليف OCE
- **SOTTINE للحرير و النسيج الطباعة في تلمسان.**[1]

1 وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لوحدة **SOEXPLAST**بالمدية



المصدر: مصلحة إدارة الوحدة شؤون الفرع

المبحث الثاني : منهج الدراسة

هدف الدراسة الى التعرف على أثر المحاسبة الخضراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، سنتناول في هذا المبحث وصف لمنهج الدراسة ومجتمع عينة الدراسة ، وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم إستخدماها .

المطلب الأول : منهج ومجتمع الدراسة

يتضمن هذا المطلب تحديد منهج الدراسة المستخدم ومجتمع عينة الدراسة التي تم إستهدافها .

الفرع الأول : منهج الدراسة .

إنطلاقا من أهداف وطبيعة الدراسة التي تستهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة من أجا معرفة أثر المحاسبة الخضراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، وفي ضوؤ الإشكالية التي سعت الدراسة للإجابة عنها تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإعتماد على الإستبيان كأداة لجمع البيانات .

إذ يقوم المنهج الوصفي على وصف الحقائق الراهنة المتعلقة بالظواهر المدروسة من خلال تفسير وتحليل البيانات التي جمعها بواسطة أداة الدراسة .

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة .وعينة الدراسة .

يتكون مجتمع الدراسة من 30 عينة موزعة على مؤسسة البلاستيك والمطاط بولاية المدية .

وتمثلت في عينة ملائمة تم إختيارها في مجتمع الدراسة .

المطلب الثاني : أدوات الدراسة والمقاييس المستخدمة

سنتناول في هذا لمطلب الأداة التي تم إستخدامها بالإضافة الى المقياس المستخدم في الدراسة .

الفرع الأول : أداة الدراسة .

لقد تم إستخدام أداة الإستبيان من أجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة حيث تم تقسيم الإستبيان الى قسمين

- **القسم الأول** : يتضمن معلومات شخصية لأفراد عينة الدراسة .
- **القسم الثاني** : تم تقسيمه الى ثلاثة محاور .

- المحور الأول : الصعوبات والمعوقات التي تعترض إستخدام المحاسبة البيئية في الجزائر
- المحور الثاني : إتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية
- المحور الثالث : ولقع إستخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها يتنافسية المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة

وسنتطرق في هذا المطلب الى الأسليب الإحصائية التي تم التقيد بها في هذه الدراسة

1. الإختبارات القبلية :

- إختبار الثبات : وذلك من خلال إستعمال معامل ألفا كرومباخ .
- إختبار الإتساق الداخلي : وذلك من خلال إستعمال معامل الإرتباط سبيرمان بين الأسئبة والمحاور .
- إختبار التوزيع الطبيعي : وذلك من خلال إختبار كولمجروف سيمنروف .

2. الإختبارات الوصفية :

- التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالمتغيرات الشخصية .
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأسئلة ومحاور الإستبيان .

3- إختبار الفرضيات :

بعينة واحدة من أجل إختبار فرضيات T-TEST لعينة واحدة .

المبحث الثالث : تحليل نتائج الإستبيان

سنتاول في هذا المبحث مختلف النتائج التي تم التوصل إليها من خلال برنامج SPSS والذي تصمن عدة إختبارات والتي ينوجزها من خلال المكالب التالية :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم إعطاء درجات مقياس للدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1-1 : درجات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب.

فئات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	الاتجاه العام
1.79 – 1.00	غير موافق بشدة
2.59 – 1.80	غير موافق
3.39 – 2.60	محايد
4.19 – 3.40	موافق
5.00 – 4.20	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Spss) وهي كالتالي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
- قياس معامل ثبات الاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- معامل الارتباط الخطي لسبيرمان Spearman.
- اختبار T للعينة الواحدة (one-sample t test).

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

سنحاول في هذا المطلب تقدير مدى اتساق وثبات أداة الدّراسة، لكن أولا سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي بهدف استخدام الاختبارات الإحصائية التي تتناسب وطبيعة توزيع البيانات.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قمنا باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (K-S) لتحقق من ذلك، حيث يساعد هذا الاختبار على تحديد الاختبارات التي يجب تطبيقها على بيانات العينة المدروسة. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2 : اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف-سميرنوف لبيانات عينة الدراسة.

المتغيرات	قيمة الاختبار k-s	درجة الحرية ddl	مستوى الدلالة p
المحور الأول	0,124	30	0,200
المحور الثاني	0,150	30	0,081
المحور الثالث	0,155	30	0,065

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار كولمجروف-سميرنوف لمجالات الدراسة الثلاثة، كانت كلها أكبر من 0,05 أي أنها غير دالة إحصائيا، وهذا ما يدل على أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فهي تخضع للاختبارات المعلمية.

ثانيا: ثبات أداة الاستبيان

لاختبار مدى ثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان لكل محور على حدا فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقق من ذلك.

وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم 1-3: نتائج معامل ألفا كرونباخ لأداة الاستبيان.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	08	0,700
المحور الثاني	05	0,653
المحور الثالث	07	0,740
جميع محاور الاستبيان	**20**	**0,791**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة كانت قيمته تفوق 60%، فيما بلغت قيمة معامل الثبات الإجمالي لأداة الاستبيان 0,791 وهي قيمة قريبة من الواحد، وهذا يدل على أن أداة الاستبيان تتمتع بدرجة ثبات عالية وهي تفي بأغراض الدراسة وتقيس ما وضعت لأجله.

ثالثا: الاتساق الداخلي للمحاور

الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان يقصد به مدى ارتباط فقرات الاستبيان بالمحور الذي تنتمي إليه، وقد تم الاعتماد في ذلك على معامل الارتباط سبيرمان spearman لقياس مدى توافق واتساق كل محور على حدا مع العبارات التي يتضمنها.

1-الاتساق الداخلي للمحور الأول

الجدول رقم 1-4 : معامل الارتباط سبيرمان spearman لعبارات المحور الأول.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig مستوى الدلالة
01	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقا أمام استخدام المحاسبة البيئية	0,660**	0,000
02	نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية	0,458*	0,011
03	عدم سن قوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية	0,420*	0,021
04	عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمؤسسة بتطبيق المحاسبة البيئية	0,374*	0,042
05	عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	0,708**	0,000
06	عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	0,667**	0,000
07	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	0,528**	0,003
08	عدم الإلمام بآليات القياس والإفصاح البيئي	0,513**	0,004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط لسبيرمان لعبارات المحور الأول (الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر) كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا يدل على اتساق وصدق العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

2-الاتساق الداخلي للمحور الثاني

الجدول رقم 1-5 : معامل الارتباط سبيرمان spearman لعبارات المحور الثاني.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig مستوى الدلالة
01	أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	0,499**	0,008
02	أعتقد بأنها فكرة جيدة لدعم تنفيذ المحاسبة الخضراء في المؤسسات	0,398*	0,029

03	تساعد المحاسبة الخضراء في ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات	0,589**	0,001
04	هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المحاسبة الخضراء في تحسين الأداء البيئي	0,471**	0,009
05	هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	0,451*	0,012

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط لسبيرمان لعبارات المحور الثاني (اتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية) كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا يدل على اتساق وصدق العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

3-الاتساق الداخلي للمحور الثالث

الجدول رقم 1-6 : معامل الارتباط سبيرمان spearman لعبارات المحور الثالث.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig مستوى الدلالة
01	تعمل مؤسستكم على إعاقة دخول المنافسين الجدد من خلال التركيز على الجودة	0,481**	0,007
02	تسعى مؤسستكم إلى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين	0,517**	0,003
03	تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات	0,389*	0,038
04	تهدف مؤسستكم إلى تقديم خدمات متميزة وذات تكلفة أقل	0,435*	0,016
05	تحافظ مؤسستكم على مصادر تميزها وذلك بتطويرها وتجديدها مقارنة بمنافسيها	0,450*	0,013
06	تقوم مؤسستكم بتقديم خدمات في الوقت المحدد مما يكسبها ميزة دون عن منافسيها	0,460*	0,011
07	تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني	0,529**	0,003

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط لسبيرمان لعبارات المحور الثالث (واقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية) كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا يدل على اتساق وصدق العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

المطلب الثاني: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

تتمثل البيانات الشخصية والوظيفية المدرجة في استبيان الدراسة في الجنس، المستوى التعليمي، التحصص العلمي والخبرة المهنية، حيث سنعتمد على التكرارات والنسب المئوية في تحليل هذه البيانات.

أولا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير الجنس:

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

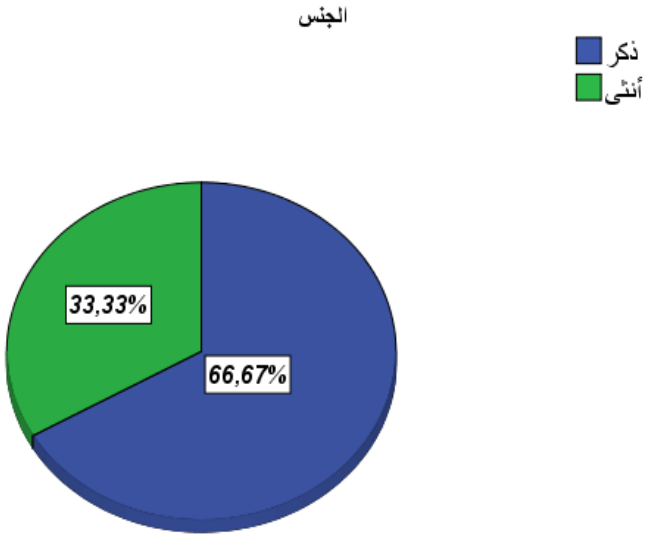
الجدول رقم 1-7 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	20	% 66,7
أنثى	10	% 33,3
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة هم من فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم 66,7%، بينما بلغت نسبة الإناث 33,3%، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط كل من مؤسسة صيدال ومؤسسة صناعة البلاستيك.

الشكل رقم 2-1 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

ثانيا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير المستوى التعليمي:

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

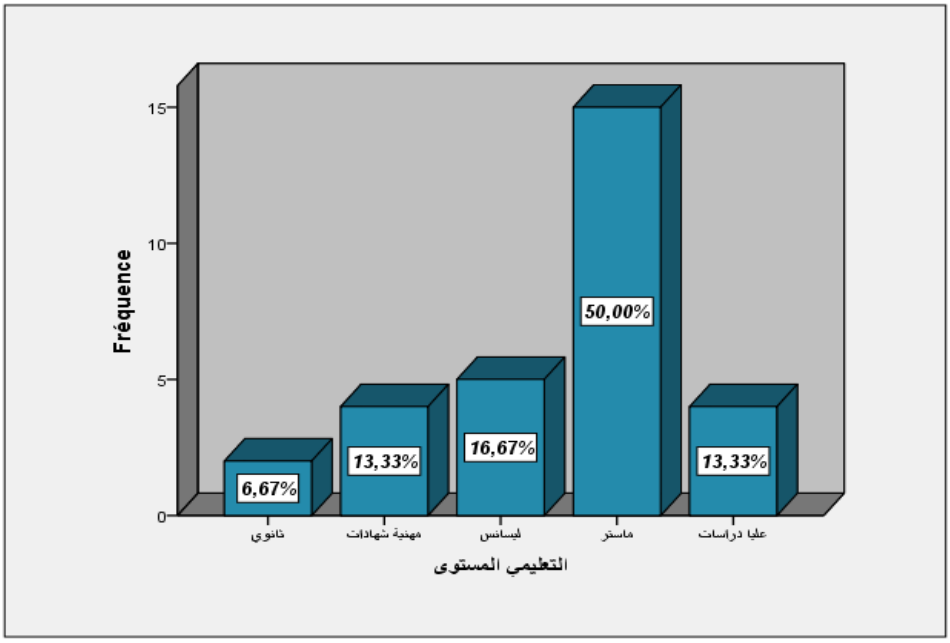
الجدول رقم 1-8 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	2	% 6,7
شهادات مهنية	4	% 13,3
ليسانس	5	% 16,7
ماستر	15	% 50
دراسات عليا	4	% 13,3
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أصحاب شهادة الماستر هم الأكثر تواجدا بين أفراد الدراسة حيث بلغت نسبتهم 50%، ثم أصحاب شهادة الليسانس بنسبة 16,7%، تلتها نسبة أصحاب الدراسات العليا والشهادات المهنية بـ 13,3% لكل منهما، وفي الأخير أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 6,7%. ويدل هذا التوزيع على حرص المؤسستين على استقطاب أصحاب الكفاءات العلمية.

الشكل رقم 2-2 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثالثا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير التخصص العلمي:

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب اختلاف تخصصاتهم العلمية.

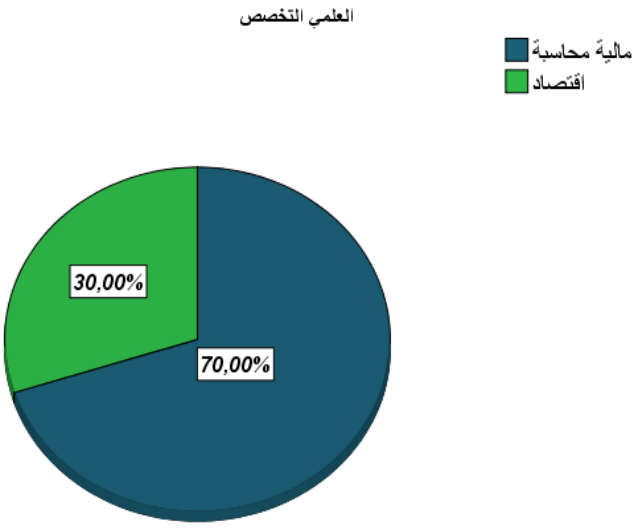
الجدول رقم 1-9 : توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
مالية ومحاسبة	21	% 70
اقتصاد	9	% 30
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن ما نتسبته 70% من أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب تخصص مالية ومحاسبة، في حين كانت نسبة أصحاب تخصص اقتصاد هي 30%. ويعد هذا التوزيع منطقيا مقارنة بمجال البحث والمجتمع الدراسة المستهدف.

الجدول رقم2-3: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

رابعا: وصف البيانات الشخصية حسب متغير الخبرة المهنية:

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

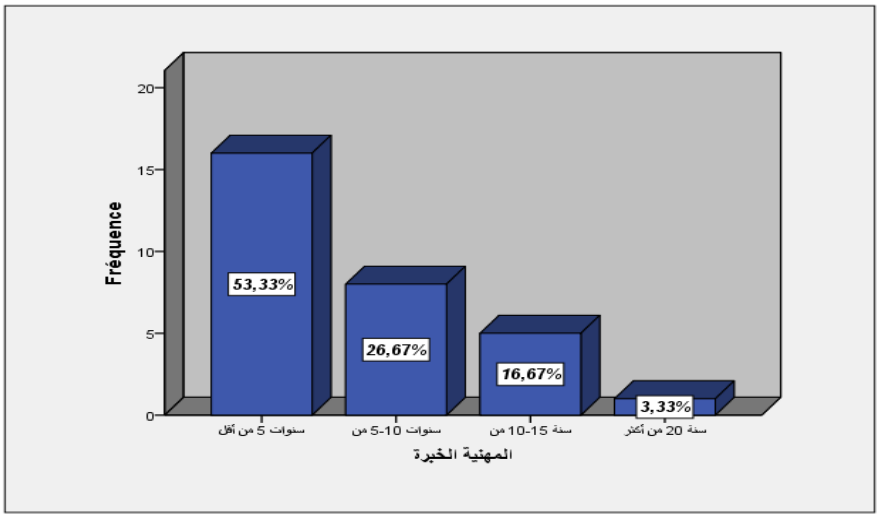
الجدول رقم 1-10 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	16	% 53,3
من 5 إلى 10 سنوات	8	% 26,7
من 10 إلى 20 سنة	5	% 16,7
أكثر من 20 سنة	1	% 3,3
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المؤسستين تعتمدان على عنصر التكوين والتدريب حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات 53,3%، ثم تلتها فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 26,7%، ثم فئة من 10 إلى 20 سنة بنسبة 16,7%، وفي الأخير فئة الأفراد الذين تزيد خبرتهم المهنية عن 20 سنة بنسبة 3,3%.

الشكل2-4 رقم : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بتفسير محاور الدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات المعلمية.

- **تفسير محاور الدراسة**

قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات العامة لإجابات الأفراد حول جميع أسئلة محاور الاستبيان وذلك لقياس درجة الموافقة حول كل محور.

أولا: تفسير نتائج المحور الأول: الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان.

الجدول رقم1-11 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات العامة للمحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقا أمام استخدام المحاسبة البيئية	3,03	1,450	05	محايد

02	نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية	2,57	1,406	06	غير موافق
03	عدم سن قوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية	3,13	1,306	04	محايد
04	عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمؤسسة بتطبيق المحاسبة البيئية	2,33	0,994	07	غير موافق
05	عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	3,33	1,348	01	محايد
06	عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	3,17	1,234	03	محايد
07	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	2,27	1,172	08	غير موافق
08	عدم الإلمام بآليات القياس والإفصاح البيئي	3,17	1,206	02	محايد
الدرجة الكلية للمحور الأول		**2,87**	**0,652**	**محايد**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول (الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر) تتراوح بين (2,27 – 3,33) أي بين عدم الموافقة والحياد في إجابات الأفراد حول عبارات هذا المحور، كما نلاحظ أن العبارة رقم 05 والتي تنص على: "عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية" جاءت في المرتبة الأولى للترتيب العام لعبارات المحور بمتوسط حسابي قدره 3,33 أي باتجاه عام محايد وبانحراف معياري قدره 1,348 مما يعني وجود تشتت في الإجابات حول هذه العبارة، لتأتي بعدها العبارات 08، 06، 03 و 01 بنفس الاتجاه العام أي محايد، ثم تلتها العبارتين 02 و 04 باتجاه عدم الموافقة، لتأتي بعدها العبارة رقم 07: "عدم الإلمام بآليات القياس والإفصاح البيئي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2,27 وانحراف معياري 1,172 وباتجاه عدم الموافقة من طرف الأفراد.

كما بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول ككل 2,87 وهذا يدل على اتجاه محايد بشكل عام على عبارات هذا المحور من قبل أفراد العينة، أي أن المستجوبين لا يتمتعون بمستوى عالي من الإدراك بالصعوبات والمعوقات التي تعترض تطبيق المحاسبة البيئية في الجزائر، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي للمحور 0,652 وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على أن هناك تجانس في إجابات الأفراد حول العبارات التي يتضمنها المحور الأول.

ثانيا: تفسير نتائج المحور الثاني: اتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان.

الجدول رقم 1-12 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات العامة للمحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	4,27	0,691	01	موافق بشدة
02	أعتقد بأنها فكرة جيدة لدعم تنفيذ المحاسبة الخضراء في المؤسسات	4,23	1,006	02	موافق بشدة
03	تساعد المحاسبة الخضراء في ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات	3,00	1,174	04	محايد
04	هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المحاسبة الخضراء في تحسين الأداء البيئي	4,13	1,008	03	موافق
05	هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	2,67	1,213	05	محايد
الدرجة الكلية للمحور الثاني		**3,66**	**0,473**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني (**اتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية**) تتراوح بين (2,67 – 4,27) أي بين اتجاه محايد وموافق تماما في إجابات الأفراد حول عبارات هذا المحور، كما نلاحظ أن العبارة رقم 01 والتي تنص على: "أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية"

جاءت في المرتبة الأولى للترتيب العام لعبارات المحور بمتوسط حسابي قدره 4,27 أي باتجاه الموافقة بشدة وبانحراف معياري قدره 0,691 مما يعني أن هناك تقارب في الإجابات حول هذه العبارة، لتأتي بعدها العبارة 02 بنفس الاتجاه (موافق بشدة)، ثم العبارة 04 باتجاه الموافقة، لتليها العبارة 03 باتجاه عام محايد، لتأتي في الأخير العبارة رقم 05 والتي تنص على: "هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية" بمتوسط حسابي قدره 2,67 أي باتجاه محايد وبانحراف معياري قدره 1,213 مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات الأفراد على هذه العبارة.

كما بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني ككل 3,66 وهذا يدل على الموافقة بشكل عام على عبارات هذا المحور من قبل أفراد العينة، أي أن المستجوبين يؤيدون فكرة تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي للمحور 0,473 وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على أن هناك تجانس في إجابات الأفراد حول العبارات التي يتضمنها المحور الثاني.

ثالثا: تفسير نتائج المحور الثالث: واقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان.

الجدول رقم 1-13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات العامة للمحور الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	تعمل مؤسستكم على إعاقة دخول المنافسين الجدد من خلال التركيز على الجودة	3,87	1,224	05	موافق
02	تسعى مؤسستكم إلى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين	4,50	0,509	01	موافق بشدة
03	تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات	4,23	0,774	02	موافق بشدة
04	تهدف مؤسستكم إلى تقديم خدمات متميزة وذات تكلفة أقل	4,07	1,143	04	موافق

05	تحافظ مؤسستكم على مصادر تميزها وذلك بتطويرها وتجديدها مقارنة بمنافسيها	3,57	1,382	06	محايد
06	تقوم مؤسستكم بتقديم خدمات في الوقت المحدد مما يكسبها ميزة دون عن منافسيها	4,13	0,900	03	موافق
07	تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني	1,83	0,986	07	غير موافق
الدرجة الكلية للمحور الثالث		**3,74**	**0,460**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث (**واقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية**) تتراوح بين (1,83 – 4,50) أي بين عدم الموافقة والموافقة بشدة في إجابات الأفراد حول عبارات هذا المحور، كما نلاحظ أن العبارة رقم 02 والتي تنص على: "تسعى مؤسستكم إلى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين" جاءت في المرتبة الأولى للترتيب العام لعبارات المحور بمتوسط حسابي قدره 4,50 أي باتجاه الموافقة التامة وبانحراف معياري قدره 0,509 مما يدل على تجانس في الإجابات حول هذه العبارة، لتأتي بعدها العبارة 03 والمتمثلة في:" تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات" وبنفس الاتجاه العام أي موافق بشدة، لتتدرج بعدها العبارات 06، 04، 01 و 05 بين اتجاه الموافقة والحياد، وصولا إلى العبارة رقم 07 والتي تنص على:" تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني" في آخر الترتيب العام لعبارات المحور بمتوسط حسابي قدره 1,83 أي باتجاه عدم الموافقة وبانحراف معياري 0,986 مما يدل على تقارب في إجابات الأفراد على هذه العبارة.

كما بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثالث ككل 3,74 وهذا يدل على الموافقة بشكل عام على عبارات هذا المحور من طرف أفراد العينة، أي أن المستجوبين يوافقون على أن مؤسساتهم تعمل على اكتساب ميزة تنافسية بالاعتماد على المحاسبة البيئية، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي للمحور 0,460 وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على أن هناك تجانس في إجابات الأفراد حول العبارات التي يتضمنها المحور الأول.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

بعدما قمنا بالتحليل الوصفي لبيانات الاستبيان، سنحاول التأكد من صحة فرضيات الدراسة الميدانية ويتم ذلك على النحو التالي:

أولا: اختبار الفرضية الأولى

والتي تتعلق بالصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر، ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام اختبار T (one sample T test) للعينة الواحدة عند مستوى معنوية 0,05، وفقا لما يلي:

H_0: لا يوجد أثر لمفهوم الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر لدى أفراد عينة الدراسة.

H_1: يوجد أثر لمفهوم الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر لدى أفراد عينة الدراسة.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم 1-14: نتائج اختبار one sample T test على المحور الأول

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	Df درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول	2,87	-1,049	29	0,303	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور الأول بلغ 2,87، كما بلغت قيمة t المحسوبة - 1,049 وذلك عند مستوى دلالة 0,303 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 وهذا يدل على أنه لا يوجد أثر لمفهوم الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر لدى أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

والتي تتعلق باتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام اختبار T (one sample T test) للعينة الواحدة عند مستوى معنوية 0,05، وفقا لما يلي:

H_0: لا توجد معرفة باتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

H_1: توجد معرفة باتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم 1-15 : نتائج اختبار one sample T test على المحور الثاني.

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	Df درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة	القرار
المحور الثاني	3,66	7,640	29	0,000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور الأول بلغ 3,66، كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,640 وذلك عند مستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يدل على أنه توجد معرفة باتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

والتي تتعلق بواقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية، ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام اختبار T (one sample T test) للعينة الواحدة عند مستوى معنوية 0,05، وفقا لما يلي:

H_0: لا يوجد تقييم لواقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

H_1: يوجد تقييم لواقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم 1-16: نتائج اختبار one sample T test على المحور الثالث.

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	Df درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة	القرار
المحور الثالث	3,74	8,843	29	0,000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور الأول بلغ 3,74، كما بلغت قيمة t المحسوبة 8,843 وذلك عند مستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يدل على أنه يوجد تقييم لواقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

الخاتمة

قد تناول موضوع الدراسة محاولة التعرف على أثر المحاسبة الخضراء في تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، من خلال دراسة ميدانية على مؤسسة البلاستيك والمطاط كونها مؤسسة ناشطة في صناعات حساسة بيئية .

وقد قمنا بمعاجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ، حيق قسمنا الجانب النظري الى فصلين رئيسيين ، حيث تناولنا في الفصل الأول : الإطار النظري للمحاسبة البيئية من خلال تطور المحاسبة البيئية وتعريفها و الى الأسباب التي أدت الى وجودها وأهم أهدافها وأهميتها وتناولنا في المبحث الثاني : مستويات تطبيق المحاسبة البيئية ومراحل تطبيقها ,اهم النظم المحاسبة عن الأداء البيئي أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا الى الى متطلبات ومعوقات المحاسبة البيئية ومقوماتها ومبررات الاهتمام بها .

نتائج الدراسة

- تقوم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق قواعد وإجراءات المحاسبة البيئية.
- تواجه المؤسسات الاقتصادية عدة صعوبات بتطبيق المحاسبة البيئية كصعوبة قياس وتحديد وضرر التي تلحقه المؤسسة بالبيئة نتيجة لمزاولتها لنشاطها.
- ترى غالبية عينة الدراسة أنه هناك إدراك لمفهوم وأهمية المحاسبة البيئية وبصورة متوسطة
- تؤيد مفردات الدراسة بأنه هناك معوقات متعلقة بالتشريعات والقوانين تحول دون تطبيق المحاسبة البيئية وذلك بصور تؤيد مفردات عينة الدراسة وبدرجات متفاوتة لأثر المعوقات المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية على تطبيقها بشكل عام متوسط
- ترى عينة الدراسة بنسب متفاوتة أن المعوقات المتعلقة بالمؤهلات والخبرات البشرية تؤثر على تطبيق المحاسبة البيئة في المؤسسة الاقتصادية.

المراجع

قائمة المراجع

- **قائمة الكتب** :

1. ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1998
2. بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة ، التنظيم الحديث للمؤسسة ، جامعة بسكرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008
3. فريد راغب النجار ، " إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا : مدخل تكاملي تجريبي " مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر 1997 .
4. سنان المرهضي وأخرون ، إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، مكتبة المجتمه العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 .
5. جمال الدين مرسي وأخرون ،التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ،دون طبعة ،الدار الجامعية ،مصر، 2002 ،
6. عبيد علي أحمد الحجاري ، اللوجستيك كبديل للميزة النسبية ، دون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ، 2000
7. إسماعيل الزغلول ، محمد الهزايمة ، القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، تحرير علي توفيق الصادق ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي، 1999 .
8. ردينة عثمان يوسف ، بحوث التسويق ، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، 2000 .
9. غسان عيسى العمري وسلوى أمين السامرائي،نظم المعلومات الإستراتيجية (مدخل إستراتيجي معاصر)،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى ، عمان-الأردن ، 2008 .
10. فيليب كوتلر وجاري أرمسترونج ، ترجمة سرور على إبراهيم سرور ، أساسيات التسويق ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض-السعودية.

- **قائمة المجلات والملتقيات** :

11. خالد الخطيب ،دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها ، العدد الخامس ، جامعة البتراء ، الأردن ، 2008 ، ص:152

12.جوى عبد الصمد ، زكية مقري ، واقع القياس المحاسبي في مؤسسات الإسمنت العمومية ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية عدد الرابع ، جوان 2016 ، باتنة .

13.أمال عبد الحسين ، واقع إستخدام المحاسبة البيئية في المنشات الصناعية ، دراسة تطبيقية على عدد من المنشات الصناعية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، الكلية النقدية الإدارية ، الكوفة ، المجلد الثامن ، 2010 .

14.السبوع سليمان ، سند ، مدى تبني الشركات الصناعية الأردنية لتقنية المحاسبة الإدارية البيئية والمحاسبة عن التكاليف البيئية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 5 ، العدد 4 ، الأردن ، 2009

15.أمين السيد لطفي ، مرجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الطبعة 01 ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 .

16.نجوى عبد الصمد ، واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 2016/6/4، جامعة باتنة 1 ، الجزائر.

17.نسيمة شراطي ، سميرة شراطي ، الإلتزام بتطبيق المحاسبة البيئية كمدخل لتعزيز إستدامة التنمية الإقتصادية ، الملتقى العلمي الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الإستثمار في الجزائر ، كية العلوم الإقتصادية والتجارية ، جامعة يحي فارس المدية ، 2015

18.هادي رضا الصفار ، المحاسبة عن البيئة المستدامة ، بحث بعنوان أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة ، الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة عمان ، 2006 ،

19.أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة البيئية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعة الإبراهيمية الإسكندرية ، القاهرة ، 2005.

20.عمر صخري ، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجامعة المركزية بن عكنون – الجزائر ، 2006 ،

21.الشيخ الداوي ، عائشة شتاتحة ، الملتقى الدولي الثاني حول :الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ، الجزائر،22-23 نوفمبر-2011 .

22.رجم نصيب ،أمال عياري ، الملتقلى الدول حول:تنافسية المؤسسة اللإقتصادية وتحولات المحيط ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، 29-30أكتوبر ، 2002 .

23.شـوقي جباري ، بوديار زهية ، الملتقى الدولى الرابع حول المنافسـة والإسـتراتيجية التنافسـية للمؤسـسـات الصناعية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 8-9 نوفمبر ، 2010 .

24.رزوخي فيروز ، سـكر فاطمة الزهراء ، الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسـة والإسـتراتيجية التنافسـية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 8-9 نوفمبر .

25.عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، 1998 .

26.طال مريم ، تحديد مكونات هيكل وشكل منافسة المنافسة في النظريات الاقتصادية وإستراتيجية المؤسسة ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف -الجزائر ، 8-9 نوفمبر 2010 .

27.ريتشـادر بي روموليت ، ماهي الميزة التنافسـية في العالم ، ورقة عمل ، جامعة كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،2003

28.عرابة الحاج وتيمجغدبن نور الدين ، وظيفة البحث والتطوير كأسـاس لتحقيق ميزة تنافسـية جديدة في المؤسـسـات الاقتصـادية ، مداخلة الى الملتقى الدولى :المعرفة في ظل الاقتصـاد الرقمي ومسـاهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة الشلف-الجزائر ،27-28 نوفمبر 2007 .

29.نبيل محمد مرسـي ،إسـتراتيجيات الإدارة العليا (إعداد – تنفيذ – مراجعة) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية -مصر ، 2006 .

- **قائمة المذكرات :**

30. أمال ملاح ،الإفصـاح المحاسـبي بالتكاليف البيئية في القوائم المالية ،مذكرة مقدمة لإسـتكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي العلوم التجارية تخصص محاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2016

31. يحي جمال اللولو ، مدى توفر مقومات تطبيق محاسـبة التكاليف البيئية في الشـركات الصـناعية ، مذكرة مستكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2016

32. فضـل ياسـين داود الجماصـي ، مدى تطبيق المحاسـبة البيئية في بيئة الأعمال الفلسـطينية ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة فلسطسن ، 2016 .

33. سعيدي سياف حنان ، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2013 -2014

34. الهادي منصور الدويسري ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص محاسبة ، 2010-2011 .

35. مهاوات لعبيدي ، القياس المحاسبي لتكاليف البيئة والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسيت الأداء البيئي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014-2015 .

36. فايزة بريش ، دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، البليدة – الجزائر ، 2014 .

37. عمار بوشناق ، الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية ، مصادرها تنميتها وتطويرها ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم اللإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، جامعة الخروبة – الجزائر ، 2002 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس – المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة

الاستبيان

أخي الكريم أختي الكريمة ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يهدف هذا الإستبيان الى التعرف على : أثر المحاسبة الخضراء على تنافسية المؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بالمدية ، وكذلك جزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة .

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة بموضوعية ودقة ، مع العلم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجو أن تتقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير.

الطالب : أيوب بوشناف

✹ القسم الأول: معلومات شخصية

1. الرجاء وضع علامة X في المربع المناسب:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. المستوى العلمي:

ثانوي ☐ شهادات مهنية ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

دراسات عليا ☐

3. التخصص العلمي:

محاسبة مالية ☐ اقتصاد ☐ تخصص أخر .....

4. الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐

من 10 الى 15 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

✹ القسم الثاني: محاور الاستبيان.

الرجاء وضع علامة X في المربع المناسب:

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الجزائر						
01	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقا أمام استخدام المحاسبة البيئية					
02	نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية					
03	عدم سن قوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية					
04	عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمؤسسة بتطبيق المحاسبة البيئية					
05	عدم توافر المعلومات التفصيلية الأزمة لتطبيق المحاسبة البيئية					
06	عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير الازمة لتطبيق المحاسبة البيئية					
07	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية.					
08	عدم الإلمام بأليات القياس والإفصاح البيئي.					
اتجاه المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية						
09	أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية					
10	أعتقد بأنها فكرة جيدة لدعم تنفيذ المحاسبة الخضراء في المؤسسات					
11	تساعد المحاسبة الخضراء في ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات					

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
12	هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المحاسبة الخضراء في تحسين الأداء البيئي					
13	هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية					
	واقع استخدام المحاسبة البيئية وعلاقتها بتنافسية المؤسسات الاقتصادية					
14	تعمل مؤسستكم على إعاقة دخول المنافسين الجدد من خلال التركيز على الجودة					
15	تسعى مؤسستكم الى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين					
16	تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات					
17	تهدف مؤسستكم الى تقديم خدمات متميزة وذات تكلفة أقل					
18	تحافظ مؤسستكم على مصادر تميزها وذلك بتطويرها وتجديدها مقارنة بمنافسيها					
19	تقوم مؤسستكم بتقديم خدمات في الوقت المحدد مما يكسبها ميزة دون عن منافسيها					
20	تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني					

انتهى الاستبيان شكرا لوقتكم

ملحق رقم 02

مخرجات برنامج spss:

اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور_الأول	,124	30	,200*	,958	30	,270
المحور_الثاني	,150	30	,081	,943	30	,113
المحور_الثالث	,155	30	,065	,958	30	,273
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

الاتساق الداخلي

Corrélations			
			المحور_الأول
Rho de Spearman	المحور_الأول	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	.
		N	30
	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقا أمام استخدام المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,660**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	30
	نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,458*
		Sig. (bilatéral)	,011
		N	30
	عدم سن قوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,420*
		Sig. (bilatéral)	,021
		N	30
	عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمؤسسة بتطبيق المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,374*
		Sig. (bilatéral)	,042
		N	30

	عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,708**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	30
	عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,667**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	30
	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	Coefficient de corrélation	,528**
		Sig. (bilatéral)	,003
		N	30
	عدم الإلمام بآليات القياس والإفصاح البيئي	Coefficient de corrélation	,513**
		Sig. (bilatéral)	,004
		N	30
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).			

Corrélations			
			المحور_الثاني
Rho de Spearman	المحور_الثاني	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	.
		N	30
	أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	Coefficient de corrélation	,499**
		Sig. (bilatéral)	,008
		N	30
	أعتقد بأنها فكرة جيدة لدعم تنفيذ المحاسبة الخضراء في المؤسسات	Coefficient de corrélation	,398*
		Sig. (bilatéral)	,029
		N	30
	تساعد المحاسبة الخضراء في ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات	Coefficient de corrélation	,589**
		Sig. (bilatéral)	,001
		N	30

	هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المحاسبة الخضراء في تحسين الأداء البيئي	Coefficient de corrélation	,471**
		Sig. (bilatéral)	,009
		N	30
	هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	Coefficient de corrélation	,451*
		Sig. (bilatéral)	,012
		N	30
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).			
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

Corrélations			
			المحور_الثالث
Rho de Spearman	المحور_الثالث	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	.
		N	30
	تعمل مؤسستكم على إعاقة دخول المنافسين الجدد من خلال التركيز على الجودة	Coefficient de corrélation	,481**
		Sig. (bilatéral)	,007
		N	30
	تسعى مؤسستكم إلى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين	Coefficient de corrélation	,517**
		Sig. (bilatéral)	,003
		N	30
	تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات	Coefficient de corrélation	,389*
		Sig. (bilatéral)	,038
		N	30
	تهدف مؤسستكم إلى تقديم خدمات متميزة وذات تكلفة أقل	Coefficient de corrélation	,435*
		Sig. (bilatéral)	,016
		N	30
	تحافظ مؤسستكم على مصادر تميزها وذلك بتطويرها وتجديدها مقارنة بمنافسيها	Coefficient de corrélation	,450*
		Sig. (bilatéral)	,013
		N	30

	تقوم مؤسستكم بتقديم خدمات في الوقت المحدد مما يكسبها ميزة دون عن منافسيها	Coefficient de corrélation	,460*
		Sig. (bilatéral)	,011
		N	30
	تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني	Coefficient de corrélation	,529**
		Sig. (bilatéral)	,003
		N	30
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).			

ثبات الاستبيان:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
007,	8

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
536,	5

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
407,	7

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,791	20

البيانات الشخصية:

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	66,7	66,7	66,7

	أنثى	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	2	6,7	6,7	6,7
	شهادات مهنية	4	13,3	13,3	20,0
	ليسانس	5	16,7	16,7	36,7
	ماستر	15	50,0	50,0	86,7
	دراسات عليا	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التخصص العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة مالية	21	70,0	70,0	70,0
	اقتصاد	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	16	53,3	53,3	53,3
	من 5–10 سنوات	8	26,7	26,7	80,0
	من 10–15 سنة	5	16,7	16,7	96,7
	أكثر من 20 سنة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تحليل محاور الدراسة

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقا أمام استخدام المحاسبة البيئية	30	3,03	1,450

نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية	30	2,57	1,406
عدم سن قوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية	30	3,13	1,306
عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمؤسسة بتطبيق المحاسبة البيئية	30	2,33	,994
عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	30	3,33	1,348
عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	30	3,17	1,234
نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	30	2,27	1,172
عدم الإلمام بآليات القياس والإفصاح البيئي	30	3,17	1,206
N valide (liste)	30		

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
أنا أؤيد تطبيق المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	30	4,27	,691
أعتقد بأنها فكرة جيدة لدعم تنفيذ المحاسبة الخضراء في المؤسسات	30	4,23	1,006
تساعد المحاسبة الخضراء في ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات	30	3,00	1,174
هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المحاسبة الخضراء في تحسين الأداء البيئي	30	4,13	1,008
هناك درجة كبيرة من الوعي بمنافع المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية	30	2,67	1,213
N valide (liste)	30		

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type

تعمل مؤسستكم على إعاقة دخول المنافسين الجدد من خلال التركيز على الجودة	30	3,87	1,224
تسعى مؤسستكم إلى ابتكار خدمات تختلف عن باقي المنافسين	30	4,50	,509
تعمل مؤسستكم على زيادة المبيعات	30	4,23	,774
تهدف مؤسستكم إلى تقديم خدمات متميزة وذات تكلفة أقل	30	4,07	1,143
تحافظ مؤسستكم على مصادر تميزها وذلك بتطويرها وتجديدها مقارنة بمنافسيها	30	3,57	1,382
تقوم مؤسستكم بتقديم خدمات في الوقت المحدد مما يكسبها ميزة دون عن منافسيها	30	4,13	,900
تطبق مؤسستكم المحاسبة البيئية بغض النظر عن شكلها القانوني	30	1,83	,986
N valide (liste)	30		

الفرضيات:

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور_الأول	30	2,8750	,65242	,11911
المحور_الثاني	30	3,6600	,47314	,08638
المحور_الثالث	30	3,7429	,46009	,08400

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور_الأول	-1,049	29	,303	-,12500	-,3686	,1186
المحور_الثاني	7,640	29	,000	,66000	,4833	,8367
المحور_الثالث	8,843	29	,000	,74286	,5711	,9147